أثر تبني معايير التقرير المالي الدولية في مصر على جودة الإفصاح المحاسبي : دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية قبل وبعد عام ٢٠١٥.

د. بوسي حمدي حسن موسى[١]

خلاصه البحث:

استهدف البحث دراسة واختبار العلاقة بين تبني معايير التقرير المالي الدولية في مصر سنة ٢٠١٥ ، وجودة الإفصاح المحاسبي ، ومدى تأثر هذه العلاقة ببعض الخصائص التشغيلية للشركة ، مثل حجم الشركة ، ومستوى الرفع المالي ، وعمر الشركة ، كمتغيرات معدلة . ولتحقيق هدف البحث تم تحليل الدراسات المحاسبية السابقة لاشتقاق فروض البحث ، ثم تم إجراء دراسة تطبيقية على بعض الشركات المقيدة بالبورصة المصرية ، للفترة من ٢٠١٣-٢٠١٤، والفترة من ٢٠١٦-٢٠١٧. وخلص البحث إلى وجود تأثير إيجابي معنوي لتبني معايير التقرير المالي الدولية في مصر عام ٢٠١٥ على جودة الإفصاح المحاسبي . وفيما يتعلق بتأثير المتغيرات المعدلة على العلاقة الرئيسية محل الدراسة ، انتهى البحث إلى أن كل من متغير حجم الشركة ومستوى الرفع المالي للشركة له تأثير إيجابي معنوي ، بينما متغير عمر الشركة لم يكن له تأثير معنوي على العلاقة محل الدراسة .

الكلمات المفتاحية : تبني معايير التقرير المالي الدولية – جودة الإفصاح المحاسبي– حجم الشركة – مستوى الرفع المالي للشركة – عمر الشركة – الشركات المقيدة بالبورصة المصرية .

[١] مدرس المحاسبة والمراجعة – كلية التجارة جامعة دمنهور
E-Mail: Poussy_Moussa@yahoo.com

The impact of Adoption of international Financial Reporting standards in Egypt on Accounting Disclosure Quality: An Empirical study on firms listed in The Egyptian stock Exchange before and after 2015.

Abstract:

The primary objective of this research is to investigate the relation between Adoption of international financial reporting standards for the year 2015 in Egypt and accounting disclosure quality . Additionally, The research examines how this relation is influenced by some operating characteristics of the firm including size, age and leverage as moderating variables. To achieve the aim of the research , an empirical study was conducted on a sample of firms listed in the Egyptian stock exchange for the period between 2013-2014 and 2016-2017. the study shows that adoption of international financial reporting standards for the year 2015 in Egypt has a significant positive effect on accounting disclosure quality of the Egyptian firms. The research also reveals that both firm size and leverage have significant positive effect on the relationship between adoption of international financial reporting standards for the year 2015 in Egypt and accounting disclosure quality . while firm age has no significant effect on this relation .

Keywords: Adoption of international financial reporting standards for the year 2015- accounting disclosure quality – firm size- leverage – firm age- firms listed in the Egyptian stock exchange.

١-مقدمه البحث :

تزايدت الحاجة إلى وجود معايير محاسبية موحدة يتم تطبيقها واستخدامها في جميع أنحاء دول العالم وذلك في ظل الاقتصاد العالمي وعولمة أسواق راس المال والتطورات المتلاحقة في تكنولوجيا المعلومات ونشر التقارير المالية على شبكة الإنترنت وصعوبة مقارنة التقارير التي يتم إعدادها طبقا لمعايير مختلفة ، ومن ثم صدرت معايير التقارير المالي الدولية International Financial Reporting Standards(IFRS) عن مجلس معايير المحاسبة الدولية(IASB) الذي استمر في تعديل وتحديث معايير التقرير المالي لتصبح أكثر جودة ، وذلك من أجل مقابلة المتطلبات المتزايدة نحو توفير معلومات مالية على درجة عالية من الوضوح والجودة (أحمد ،٢٠١٣؛Quta,2011; Rad and Embong,2014). حيث أوضح المجلس أن الهدف الأساسي من تطوير IFRS يتمثل في عرض المركز والأداء الاقتصادي للشركة بشكل أفضل ، وذلك من خلال الإفصاح عن معلومات مالية وقتية وقابلة للمقارنة ومفهومة وملائمة ، وهو ما سينتج عنه زيادة مستوى شفافية وجودة التقارير المالية (Suadiya,2017;Quta,2011).

أضف إلى ذلك أن وجود معايير محاسبية موحدة عالمياً سوف يساهم في زيادة درجة قابلية القوائم المالية للمقارنة ، أن وجود مثل هذه المعايير سوف يساعد على توحيد الأسس والسياسات والإجراءات والمبادئ المحاسبية بين الدول المختلفة ، مما يساهم ذلك في إمكانية إجراء مقارنات بين التقارير المالية للشركات التي تعمل في هذه الدول مع المنافسين من الشركات التي تعمل في الدول الأخرى ، وسوف يساعد هذا مستخدمي القوائم المالية على اتخاذ قرارات اقتصادية أكثر فعالية من ناحية ، لانخفاض مستوى عدم تماثل المعلومات في هذه الحالة ، وتشجيع المستثمرين الأجانب على الاستثمار في الدول المختلفة من ناحية أخرى ، مما يحسن من سيولة الأسواق المالية ويقلل من تكلفة رأس المال . كما أن تبني معايير التقرير المالي الدولية عالمياً سوف يساهم في زيادة كفاءة تخصيص الموارد ومستوى المنافسة بين الشركات وزيادة كفاءة الأسواق المالية وارتفاع مستوى النمو الاقتصادي (Suadiya,2017; Zaiyol,et al.,2017;Rad and Embong,2014)

وقد أهتم العديد من الباحثين بدراسة واختبار أثار تبني معايير التقرير المالي الدولية على جودة الإفصاح المحاسبي ، حيث يعد الإفصاح المحاسبي الوسيلة الرئيسية لإيصال نتائج الأعمال للمستخدمين من أجل دعم قراراتهم ، خصوصا المتعلقة بمجالات الاستثمار

والتمويل ، والأداة الفعالة لتوفير المعلومات اللازمة التي من شأنها تحسين فهم وأهمية الأدوات المالية وأدائها في الأسواق المالية لتوفير معلومات محددة بغرض استخدامها ، هذا بالإضافة إلى أنه القناة الرسمية الوحيدة للتعرف على السياسات المحاسبية الملائمة والمخاطر المترتبة عليها وسياسة الإدارة للتحكم في هذه المخاطر ، وكذا توفير المعلومات التي تساعد المستثمرين في هذا الشأن ، وتتمثل أهداف الإفصاح المحاسبي في تقييم أداء الشركة وتوضيح كيفية إستخدام موارد الشركة والتنبؤ بأرباح الشركة في المستقبل (Takhtaei and Mousavi,2012 ، محمد ،٢٠١٣).

ويتعلق مفهوم جودة الإفصاح المحاسبي بالمقدرة التقويمية للمعلومات المحاسبية value Relevance الخاصة بصافي الدخل والقيمة الدفترية لحقوق الملكية والتدفقات النقدية التشغيلية ، حيث تتحقق جودة الإفصاح المحاسبي في حالة زيادة هذه المقدرة . كذلك يتعلق مفهوم جودة الإفصاح المحاسبي بمدى قابلية التقارير المالية السنوية للقراءة Readability، حيث ينخفض مستوى جودة الإفصاح المحاسبي عندما تكون التقارير السنوية معقدة ومن الصعب قراءاتها ، كما يرتبط مفهوم جودة الإفصاح أيضا بطول التقارير المالية وطول الأقسام الخاصة بالملاحظات وميل الشركة لنشر تقاريرها المالية على موقعها على الإنترنت (Nijam and Jahfer, 2016; Richards and Staden,2015; Pascan,2014; Bassemir and Farkas,2018) .

وقد توصلت العديد من الدراسات (Krismiaji and Suhardjanto;Pascan,2014 Bassemir and Farkas ,2018,2016) إلى أن تبني معايير التقرير المالي الدولية يؤثر إيجابا على مستوى جودة الإفصاح المحاسبي ، بينما يرى (Gatsios ,et al., 2016;Richards And Staden,2015) عكس ذلك ، وقد يرجع الإختلاف بين الدراسات حول تأثير تبني معايير التقرير المالي الدولية على جودة الإفصاح المحاسبي لمجموعة من المتغيرات المعدلة Moderators والتي قد تؤثر على تلك العلاقة، مثل المتغيرات المتعلقة بالخصائص التشغيلية للشركات ، أهمها حجم الشركة وعمرها ومستوى الرفع المالي لها (Foyeke ,et al.,;Alfraih and Almutawa,2014 ;Mangala ,2016; 2015).

وفي سياق ندرة البحوث المحاسبية التي أعقبت تبني معايير التقرير المالي الدولية في مصر سنة ٢٠١٥ ، يأتي هذا البحث لدراسة واختبار أثر هذا التبني على جودة الإفصاح المحاسبي ، مقاسة بالمقدرة التقويمية للمعلومات المحاسبية .

٢- مشكلة البحث :

أكدت العديد من الدراسات على أن تطبيق IFRS سوف يحسن مستوى جودة الإفصاح المحاسبي من خلال تحسين القابلية للمقارنة وزيادة حجم ونوعية الإفصاحات المنشورة في التقارير المالية من حيث ارتفاع عدد صفحات التقارير المالية بصفة عامة وارتفاع عدد صفحات الأقسام الخاصة بالملاحظات عليها بصفة خاصة وزيادة المقدرة التقويمية للمعلومات المحاسبية، وانخفاض ممارسات إدارة الأرباح ، وزيادة الاعتراف بالخسائر في التوقيت المناسب (Cascino and Gassen ;Salewski,et al,2014;Ames,2013; Bssemir and Farkas,2018; 2015) .

ويمكن التعبير عن مشكلة البحث في كيفية الإجابة عن الأسئلة التالية نظريا وعمليا في مصر :

ما المقصود بتبني معايير التقرير المالي الدولية عام ٢٠١٥ في مصر ؟ وما المقصود بجودة الإفصاح المحاسبي ؟ وما أهميتها وأهم مقاييسها ؟وهل أثر تبني معايير التقرير المالي الدولية عام ٢٠١٥ في مصر على جودة الإفصاح المحاسبي ؟ وهل يؤثر كل من حجم الشركة ومستوى الرفع المالي وعمر الشركة ، على حده، على العلاقة بين تبني معايير التقرير المالي الدولية عام ٢٠١٥ و جودة الإفصاح المحاسبي؟ وهل تختلف هذه العلاقة نفسها باختلاف كل من حجم الشركة والرفع المالي وعمر الشركة معا ؟

٣- هدف البحث :

يستهدف البحث دراسة واختبار أثر تبني معايير التقرير المالي الدولية في مصر عام٢٠١٥ على جودة الإفصاح المحاسبي للشركات المقيدة في سوق الأوراق المالية المصرية ، ومدى تأثر هذه العلاقة ببعض الخصائص التشغيلية للشركات ، مثل حجم وعمر الشركة ومستوى الرفع المالي.

٤-أهمية ودوافع البحث :

تنبع أهمية البحث من الناحية الأكاديمية من أهمية موضوع البحث في الفكر المحاسبي المعاصر ، حيث يعتبر موضوع معايير التقارير المالية الدولية وجودة الإفصاح المحاسبي

من الموضوعات الهامة التي شغلت الفكر المحاسبي ، إلا أن دراسة أثر تبني مصر لمعايير التقرير المالي الدولية عام ٢٠١٥ على جودة الإفصاح المحاسبي لم يحظى باهتمام كاف من جانب الباحثين في البيئة المصرية ، كما يساهم البحث في بناء نموذج لاختبار اثر تبني معايير التقرير المالي الدولية في مصر عام ٢٠١٥ على جودة الإفصاح المحاسبي (خاصة في ظل تعدد نماذج قياسها) من خلال إدخال متغيرات جديدة على النماذج التي سبق وقدمتها الدراسات المصرية السابقة ، مما يعكس مؤشرات جديدة ذات دلالة في تفسير علاقة تبني معايير التقرير المالي الدولية في مصر عام ٢٠١٥ بجودة الإفصاح المحاسبي .

أما من الناحية العملية فيسهم البحث في هذا المجال في توفير أدلة للجهات المعنية بإصدار معايير المحاسبة المصرية فيما يتعلق بجدوى التعديلات التي تمت على تلك المعايير لكي تتسق مع نظيرتها الدولية ، حيث يقدم هذا البحث دليلا من الواقع العملي على العلاقة بين تبني معايير التقرير المالي الدولية في مصر عام ٢٠١٥ وجودة الإفصاح المحاسبي ، واثر بعض المتغيرات ، مثل حجم وعمر الشركة ومستوى الرفع المالي على هذه العلاقة . ومن أهم دوافع هذا البحث تضييق الفجوة بين الدراسات الأكاديمية التي تمت في الدول المتقدمة ، والدراسات التي تمت في جمهورية مصر العربية في هذا المجال من خلال التطبيق على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية قبل وبعد ٢٠١٥ .

٥-حدود البحث :

يقتصر هذا البحث على دراسة وتحليل واختبار اثر تبني معايير التقرير المالي الدولية في مصر عام ٢٠١٥ على جودة الإفصاح المحاسبي ، ومدى تأثر هذه العلاقة ببعض الخصائص التشغيلية للشركات المطبقة لهذه المعايير ، مثل حجم وعمر الشركة ومستوى الرفع المالي . وذلك بالتطبيق على بعض الشركات غير المالية المقيدة ببورصة الأوراق المالية المصرية . وبذلك يخرج عن نطاق هذا البحث أي خصائص أخرى للشركات بخلاف التي تم ذكرها (مثل هيكل الملكية ، وملموسية الأصول) ، كما يخرج عن نطاق البحث الشركات غير المقيدة بالبورصة المصرية والمؤسسات المالية سواء كانت مقيدة أو غير مقيدة بالبورصة المصرية. كما تقتصر فترة الدراسة في هذا البحث على السنوات من ٢٠١٣ وحتى سنة ٢٠١٧. ويتم تقسيم فترة الدراسة إلى فترتين ، تضم الفترة الأولى السنوات قبل تطبيق معايير المحاسبة المصرية المعدلة وهى ٢٠١٣ و ٢٠١٤، بينما تشمل الفترة الثانية السنوات بعد تطبيق معايير المحاسبة المصرية المعدلة وهى ٢٠١٦ و ٢٠١٧ . وأخيرا يقتصر

البحث في قياس جودة الإفصاح المحاسبي على المقدرة التقويمية للمعلومات المحاسبية الخاصة بصافي الدخل والقيمة الدفترية لحقوق الملكية والتدفقات النقدية التشغيلية . وأخيرا فإن قابلية نتائج البحث للتعميم مشروطة بضوابط تحديد عينة الدراسة .

٦-خطة البحث :

انطلاقا من هدف البحث ، ولمعالجة مشكلته في إطار حدوده ، سوف يستكمل البحث على النحو التالي :

٦/١- تبني معايير التقرير المالي الدولية في مصر سنة ٢٠١٥ .

٦/٢- جودة الإفصاح المحاسبي : المفهوم والمقاييس من منظور أصحاب المصالح .

٦/٣- تحليل العلاقة بين تبني معايير التقرير المالي الدولية في مصر عام ٢٠١٥ وجودة الإفصاح المحاسبي واشتقاق الفرض الأول للبحث .

٦/٤- تحليل أثر المتغيرات المعدلة للعلاقة بين تبني معايير التقرير المالي الدولية في مصر عام ٢٠١٥ وجودة الإفصاح المحاسبي واشتقاق الفرض الثاني وفرعياته .

٦/٥- منهجية البحث .

٦/٦- نتائج البحث والتوصيات ومجالات البحث المقترحة .

٦/١- تبني معايير التقرير المالي الدولية في مصر عام ٢٠١٥ :

ظهرت معايير المحاسبة المصرية كاستجابة للتطورات في البيئة المصرية ، ومحاولة الحد من تباين الممارسات المحاسبية ، ووضع حد ادنى من المعلومات التي ينبغي الإفصاح عنها. وتعتبر فترة التسعينات من القرن الماضي بمثابة نقطة تحول في مجال تنظيم سوق الأوراق المالية بصفة عامة والتقارير المالية بصفة خاصة في البيئة المصرية ، حيث صدر قانون سوق راس المال رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ والذي تضمن كثير من الجوانب المرتبطة بتنظيم الإفصاح والتقارير المالية ، فعلى سبيل المثال تطلبت المادة رقم (٦) من القانون إعداد الميزانية وغيرها من القوائم المالية للشركة طبقا لمعايير المحاسبة التي تحددها أو تحيل إليها اللائحة التنفيذية للقانون (قانون سوق راس المال رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢) ، وفي نفس العام اصدر المعهد المصري للمحاسبين والمراجعين مجموعة من معايير المحاسبة والتي استرشد في إعدادها بمعايير المحاسبة الدولية ، إلا أن تطبيق تلك المعايير كان اختياريا مما حد من جدواها (عزب ،١٩٩٨).

وتزامنا مع التطور الهائل والمتسارع في بورصة الأوراق المالية كان منطقيا أن ينص القانون على ضرورة الالتزام بمعايير المحاسبة الدولية لزيادة التأكيد على سلامة المعالجات المحاسبية لاهم عناصر القوائم المالية ومن ثم سلامة عرضها مما يمثل دعما للاقتصاد المصري وعاملا هاما في تشجيع وجذب الاستثمارات للسوق المصرية ، حيث انه في عام ١٩٩٣ أصدرت اللائحة التنفيذية لقانون سوق راس المال رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ، وتطلبت المادة رقم (٥٨) من اللائحة إعداد التقارير المالية عن نشاط الشركة ونتائج أعمالها والقوائم المالية لها طبقا لمعايير المحاسبة الدولية والنماذج التي حددتها اللائحة (اللائحة التنفيذية لقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ،١٩٩٣).

وفي عام ١٩٩٧ اصدر وزير الاقتصاد القرار رقم ٤٧٨ بتشكيل اللجنة الدائمة لمعايير المحاسبة والمراجعة وقواعد وآداب السلوك المهني المرتبطة بها ، حيث أعدت اللجنة معايير المحاسبة المصرية وفقا لأحدث المعايير المحاسبية الدولية الصادرة حتى عام ١٩٩٧ وبما لا يتعارض مع القوانين والقرارات التي تلتزم الشركة بتطبيقها . وفي نفس العام صدر قرار وزير الاقتصاد رقم ٥٠٣ بشان معايير المحاسبة المصرية وتعديلات نماذج القوائم المالية للشركات المساهمة والتوصية بالأسهم . وتضمن هذا القرار ٢٠ معيارا . كما أشارت المعايير إلى أن الموضوعات التي لم تتناولها معايير المحاسبة المصرية يرجع في معالجتها إلى معايير المحاسبة الدولية لحين إصدار المعايير المصرية التي تتناول تلك الموضوعات (معايير المحاسبة المصرية ، ١٩٩٧).

وبذلك توسعت دائرة الالتزام القانوني مما كان له اثر إيجابي على صورة القوائم المالية للشركات ، إلى أن صدر قرار وزير التجارة الخارجية رقم ٣٤٥ لسنة ٢٠٠٢ بتعديل بعض أحكام القرار رقم ٥٠٣ لسنة ١٩٩٧[٢] ، وفي يوليو ٢٠٠٦، اصدر وزير الاستثمار قرار رقم ٢٤٣ لسنة ٢٠٠٦ بشان معايير المحاسبة المصرية بهدف تحقيق التقارب مع معايير المحاسبة الدولية تتكون من اطار لإعداد وعرض القوائم المالية وعددها ٣٥ معيارا محاسبيا تناولت تقريبا كافة المجالات التي تناولتها معايير المحاسبة الدولية ، وتم الغاء العمل بجميع المعايير المحاسبية الصادرة بقرارات سابقة وقد استندت هذه المعايير بشكل أساسي على

[٢] حيث حل المعيار رقم (١) الخاص بعرض القوائم المالية محل المعايير أرقام (١)،(٣)،(٩)، وإضافة المعيار رقم (٢٣) المرتبط بالأصول غير الملموسة ، كما تم تعديل المعيار رقم (١٠) الذي يرتبط بالأصول الثابتة واهلاكاتها (معايير المحاسبة المصرية ،٢٠٠٢).

معايير المحاسبة الدولية باستثناء بعض التعديلات التي أجريت عليها لكي تتناسب مع المتغيرات المحيطة بالممارسات المحاسبية المصرية .

وقد حرصت جهات التشريع المحاسبي في مصر ممثلة في وزارة الاستثمار ، وفور قيام مجلس معايير المحاسبة الدولية في أكتوبر ٢٠٠٨ بتعديل تلك المعايير المتصلة بقياس والإفصاح عن الأدوات المالية (في ظل الأزمة المالية العالمية) على تعديل المعيارين رقمي ٢٦،٢٥ من معايير المحاسبة المصرية بما يتفق مع تلك التعديلات في المعايير الدولية وبما يؤكد ارتباطات الممارسات المحاسبية في مصر بما هو معمول به دوليا (جابر ،٢٠١٧).

وفي عام ٢٠١٥ ، صدر قرار وزير الاستثمار رقم ١١٠ لسنة ٢٠١٥ بإصدار معايير المحاسبة المصرية والذي يقضي بإلغاء المعايير السابق إصدارها بالقرار الوزاري رقم ٢٤٣ لسنة ٢٠٠٦ على أن تحل المعايير الجديدة محل المعايير السابقة ، ويبدا العمل الفعلي بالإصدار الجديد لمعايير المحاسبة المصرية اعتبارا من الأول من يناير ٢٠١٦ وتطبق على المنشآت التي تبدا سنتها المالية من هذا التاريخ أو بعده . ويعد هذا الإصدار ثمرة جهود لجنة تضم خبراء من الهيئة العامة للرقابة المالية وجمعية المحاسبين والمراجعين المصرية والجهاز المركزي للمحاسبات والهيئة العامة للاستثمار والمعهد المصري للمحاسبين والمراجعين وشعبة مزاولة مهنة المحاسبة بنقابة التجاريين . وتأتي أهمية هذا الإصدار من أن مصر لم تشهد تحديثا لمعايير المحاسبة بها منذ عام ٢٠٠٦ على الرغم مما شهدته المعايير الدولية من تطور ، لذا كان من الضروري العمل على إصدار نسخة محدثة بما يخدم الاستثمار وسوق المال في مصر ويزيد من تنافسيته .

وتتضمن معايير المحاسبة المصرية المعدلة عام ٢٠١٥ عدد ٣٩ معيارا تحل محل معايير المحاسبة المصرية السابقة ، كما تتضمن لأول مرة معيارا خاصا للشركات الصغيرة والمتوسطة يسمح ببعض المعالجات البديلة المبسطة بما يلائم تلك المنشآت . وعلى الرغم من أن هذه المعايير تم إعدادها طبقا للمعايير الدولية ، إلا أن هناك بعض نقاط الخروج من تلك المعايير اتساقا مع القوانين السائدة في البيئة المصرية [٣].

[٣] تضمنت اهم هذه النقاط على عدم إدراج توزيعات الأرباح على العاملين وأعضاء مجلس الإدارة كمصروفات ضمن قائمة الدخل بل يتم إثباتها كتوزيع للربح في معيار المحاسبة المصري رقم (١) تطبيقا للقانون ، والمعالجات المرتبطة بالتأجير التمويلي في معيار المحاسبة المصري رقم (٢٠) نظرا لما تضمنه القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٥ والخاص بالتأجير التمويلي في مادتيه ٢٥،٢٤ من معالجات محاسبية ملزمة تختلف تماما عن المعالجات السائدة دوليا (معايير المحاسبة المصرية ،٢٠١٥).

وتجدر الإشارة إلى أن هذه المعايير صدرت وفقا لمدخل التبني adoption والذي يختلف عن مدخل المواءمة أو التوفيق Harmonization ، حيث يقصد بمدخل التوفيق تقليل الاختلافات بين الممارسات المحاسبية السائدة في الدول مجال التوفيق وذلك بهدف توفير المصداقية والموثوقية في البيانات المنشورة وزيادة إمكانية الاعتماد عليها لأغراض المقارنة ومن ثم زيادة مثالية التقارير المحاسبية في ترشيد القرارات (سالم ،٢٠٠٤) ، بينما يبحث مدخل التبني في إزالة الاختلافات تماما عن طريق فرض مجموعة من المعايير الموحدة والسياسات المحاسبية وتطبيقها على دول معينة ، أي إنه عملية الاتجاه نحو التماثل الكامل فالتبني لا يقبل الاختلافات في الإجراءات على المستوى الدولي (جبار ،٢٠١٦).

٢/٦- جودة الإفصاح المحاسبي : المفهوم والمقاييس من منظور أصحاب المصالح:

لقد ازدادت أهمية الإفصاح المحاسبي نتيجة حدوث الأزمات المالية والتي أدت إلى انخفاض درجة ثقة المستثمرين في الأسواق المالية ، لذلك بينت المعايير الحد الأدنى من المعلومات التي يتوجب على إدارة الشركات الإفصاح عنها ضمن تقاريرها المالية المعدة (الزعبي والشطناوى ،٢٠١٢، Mangola,2016).

ووردت عدة تعريفات للإفصاح المحاسبي ، حيث يقصد بالإفصاح العلانية الكاملة ، أما في المحاسبة فيقصد به أن تظهر القوائم المالية جميع المعلومات الرئيسية التي تهم مستخدمي المعلومات والتي تساعدهم على اتخاذ القرارات بطريقة سليمة . كما يعرف على انه شمول التقارير المالية على جميع المعلومات اللازمة والضرورية لإعطاء مستخدمي هذه التقارير صورة واضحة وصحيحة عن الوحدة المحاسبية (عبد الرحمن ،٢٠١٣) ، كما يعرف الإفصاح على انه عرض المعلومات المهمة للمستثمرين والدائنين وغيرهم من المستفيدين بطريقة تسمح بالتنبؤ بمقدرة المشروع على تحقيق أرباح في المستقبل وقدرته على سداد التزاماته (عصفور ،٢٠٠٥).

وباعتبار أن الإفصاح المحاسبي جوهر النظرية المحاسبية فهو ينطوي على الإعلان بطريقة اختيارية أو إجبارية ، فالإفصاح الإجباري يتضمن الإفصاح عن المعلومات المحددة بناء على متطلبات تشريعية أو مهنية تفرضها جهات محددة ، أما الإفصاح الاختياري فيتضمن الإفصاح عن المعلومات التي لم تطالب المعايير المحاسبية الإفصاح عنها ، ويتضمن الإفصاح الاختياري الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بكل من :

(Consoni and Colauto,2016;Soliman,2013;Galani,et al.,2011)

أ- رؤية السوق : وهى المعلومات المتعلقة بإدراكات المديرية لقوى وآليات البيئة الاقتصادية والمنافسة والأنظمة واللوائح الخاصة بالشركة .

ب-استراتيجية الشركة : وهى تتضمن المعلومات التي توضح وتفسر استراتيجية الشركة من ناحية أهداف الشركة والخطط الخاصة بها .

ت-الأداء المالي والاقتصادي : وهى تتضمن معلومات عن التحليلات الاقتصادية والمالية للمؤشرات المستخدمة في مراقبة الأداء المالي للشركة مثل تكلفة راس المال والقيمة الاقتصادية المضافة .

ث-النواحي التشغيلية : وهى تتضمن معلومات عن الأفعال والتصرفات التي تتخذها الإدارة لتنفيذ استراتيجية الشركة .

وفيما يتعلق بمفهوم جودة الإفصاح المحاسبي ، فقد تناولت العديد من الدراسات هذا المفهوم، اختلفت فيما بينها ، ولم تتوصل لرأى أو تعريف محدد بشأنها ، حيث يرى (محمد ،٢٠١٣) أن مفهوم جودة الإفصاح المحاسبي يعتبر عملية معقدة كونه مفهوم متعدد الأوجه يتوقف على ما يعتقده المستثمرون حول دقة وكفاية المعلومات المفصح عنها في القوائم المالية . ويستخدم في تقييم المنفعة النسبية المحتملة لمحتوى التقارير المالية ، ولذلك ظهرت ثلاثة اتجاهات رئيسية في الأدب المحاسبي لتوضيح المقصود بجودة الإفصاح المحاسبي :

الاتجاه الأول : يرى أن جودة الإفصاح المحاسبي هى درجة التفصيل في عرض عناصر المعلومات المطلوب الإفصاح عنها . وفي هذا الاتجاه يعتبر جودة الإفصاح مرادفا لكثافة الإفصاح المحاسبي .

الاتجاه الثاني : يقصر جودة الإفصاح المحاسبي على زيادة كمية ونوعية المعلومات المعروضة في التقارير المالية ، حيث تعتبر جودة الإفصاح مرادفا للتوسع في الإفصاح المحاسبي .

ومن أمثلة الدراسات التي اتخذت هذا الاتجاه ، دراستي (Salewski ,etal.,2014; Bassemir and Farkas,2018) والتي أوضحا أن جودة الإفصاح المحاسبي تتعلق بحجم الافصاحات المنشورة في التقارير المالية ، حيث يرتفع مستوى جودة الإفصاح المحاسبي وذلك في حالة ارتفاع عدد صفحات التقارير المالية بصفة عامة وارتفاع عدد صفحات الأقسام الخاصة بالملاحظات عليها بصفة خاصة .

الاتجاه الثالث : ينظر إلى جودة الإفصاح المحاسبي على انها كمية ونوعية المعلومات التي تغطى حدود الإشراف والقياس والمجالات التي تتعدى تلك الحدود لكي تتيح المعلومات الملائمة لفئات المستخدمين ، والمعلومات التي تعطي تلك الفئات صورة صحيحة وواضحة عن عمليات المنشاة ، وفي هذا الاتجاه تعتبر جودة الإفصاح مرادفا لمفهوم الشفافية والشمولية في الإفصاح . بينما يرى (Pascan,2014; Ames,2013; Bassemir and Farkas,2018;Umobong and Akani,2015) أن جودة الإفصاح المحاسبي ترتبط بانخفاض معدلات القيام بعمليات إدارة الأرباح وبقدرة المنشاة على الاعتراف بالخسائر عند حدوثها من خلال عدم القيام بالأنشطة التي يمكن من خلالها ترحيل هذه الخسائر إلى فترات أخرى مستقبلية أيضا بكون المعلومات المحاسبية اكثر ملائمة .

في حين ربطت دراسة (Richards and Staden (2015 مفهوم جودة الإفصاح المحاسبي بدرجة سهولة أو صعوبة فهم التقارير المالية ، بحيث اذا كانت التقارير المالية معقدة ومن الصعب فهمها ، فان هذا يعني انخفاض مستوى جودة الإفصاح المحاسبي في هذه الحالة.

كذلك يرى (Krismiaji and Suhardjanto,; Cascino and Gassen,2015 2016) أن مفهوم جودة الإفصاح المحاسبي ينطوي على خصائص المعلومات المالية التي تتضمنها التقارير المالية ، حيث أن جودة الإفصاح المحاسبي تتعلق بكون المعلومات المحاسبية التي تحتويها التقارير المالية ملائمة لاتخاذ القرارات وتقدم صورة حقيقية وصادقة للأوضاع المالية والاقتصادية داخل الشركة ، وان تقدم في الوقت المناسب لاتخاذ القرارات ، وان يتم عرضها بصورة واضحة تجعلها قابلة للفهم ، وان تكون قابلة للمقارنة .

وتخلص الباحثة مما سبق ، أنه قد اختلفت الدراسات المحاسبية في تحديد مفهوم واضح ومحدد لجودة الإفصاح المحاسبي ، فبعض الدراسات ربطت جودة الإفصاح المحاسبي بكمية ونوعية المعلومات المعروضة في التقارير المالية ، بينما ركز البعض الأخر من الدراسات على مدى أهمية ومنفعة المعلومات المفصح عنها لمستخدمي التقارير المالية عند اتخاذ القرارات . وبذلك ترى الباحثة أن مفهوم جودة الإفصاح المحاسبي يتحقق من خلال شمولية الإفصاح والتي تعني زيادة كمية ونوعية المعلومات المفصح عنها في التقارير المالية وجودة مضمون ومحتوى التقارير المالية والتي تتعلق بكون المعلومات المحاسبية المعروضة

في التقارير المالية مفيدة واكثر نفعية لمستخدمي التقارير المالية ، حيث إنها تقدم صورة حقيقية وصادقة عن الأوضاع المالية والاقتصادية داخل الشركة .

وفيما يتعلق بقياس جودة الإفصاح المحاسبي ، لم تتفق الدراسات على مقياس محدد لقياس هذه الجودة ، وتناولت مقاييس مختلفة لقياس جودة الإفصاح المحاسبي ، حيث تعدد النماذج التي تم استخدامها لقياس جودة الإفصاح المحاسبي ، والتي تتمثل فيما يلي:

أ-نموذج جودة الربح Earning Quality : يستخدم هذا النموذج كل من تمهيد الدخل وإدارة الأرباح والاعتراف بالخسائر في الوقت المناسب[٤] كمؤشرات لجودة الإفصاح المحاسبي (؛ Suadiya,2017;Umobong and Akani;2015;Quta,2011

; Bassemir and Farkas,2018)، ويؤثر كل من تمهيد الدخل وإدارة الأرباح بشكل سلبي على جودة الإفصاح المحاسبي ، بينما يؤثر الاعتراف بالخسائر في الوقت المناسب بشكل إيجابي على جودة الإفصاح المحاسبي .

ب-نموذج المقدرة التقويمية للمعلومات المحاسبية Value Relevance : ويقصد بها ان المعلومات المحاسبية الموجودة في القوائم المالية تعكس القيمة الاقتصادية الحقيقية للشركة . ويتم قياس المقدرة التقويمية للمعلومات المحاسبية من خلال العلاقة الإحصائية بين معلومات القوائم المالية وعوائد السوق ، ويقوم هذا النموذج على تحليل إلى أي مدى تمثل المعلومات المعدة وفقا للمعايير الدولية القيم السوقية(سعر السهم أو العوائد) (Nijam and Jahfer,2016 ;Pascan,2014;Muller,2014; Ames,2013)

ت-نموذج الخصائص النوعية Qualitative Characteristics: يقوم هذا النموذج على قياس جودة الإفصاح المحاسبي اعتمادا على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية ، وذلك طبقا للاطار المفاهيمي الجديد للمحاسبة المالية الصادر في ٢٠١٠، عن كل من مجلس معايير المحاسبة المالية FASB ومجلس معايير المحاسبة الدولية IASB ، وهى الخصائص التي تجعل المعلومات المحاسبية اكثر نفعية لمستخدميها في اتخاذ القرارات ، وتتضمن خصائص نوعية رئيسية مثل الملاءمة والتمثيل الصادق ، وخصائص نوعية معززة

[٤] يمكن تعريف تمهيد الدخل على انه " تسوية مقصودة للدخل المعلن بهدف الوصول إلى المستوى المرغوب ويعبر عن رغبة الإدارة في تقليل الانحرافات غير الطبيعية في الدخل إلى الحد المسموح به في ظل مبادئ المحاسبة المقبولة ، حيث تفضل الشركات بصفة عامة التسجيل في تقاريرها تيارا ثابتا للنمو في الأرباح بدلا من إظهار أرباح متقلبة من سلسلة من الارتفاعات والانخفاضات الكبيرة في هذا المجال "(Suadiya,2017) ، أما إدارة الأرباح تعرف على إنها " عملية تطويع الأساليب والتقديرات المحاسبية للتأثير في رقم الربح المنشور ، من خلال تطبيق مبادئ محاسبية تؤدى إلى مستويات مرغوبة من الارباح ، فهى تعتبر تدخلا متعمد في إعداد القوائم المالية للحصول على مكاسب خاصة "(Bassemir and Farkas,2018) ، كما يعرف الاعتراف بالخسائر في الوقت المناسب على انه " قدرة المنشاة على الاعتراف بالخسائر عند حدوثها من خلال عدم القيام بالأنشطة التي يمكن من خلالها ترحيل هذه الخسائر إلى فترات أخرى مستقبلية (Quta,2011).

وهى القابلية للمقارنة والقابلية للتحقق والقابلية للفهم والوقتية (Krismiaji and Suhardjanto,2016;Cascino and Gassen,2015)

ث-نموذج كمية الافصاحات المنشورة بالقوائم المالية Disclosure Quantity : ويعتمد هذا النموذج على حجم الافصاحات المنشورة بالقوائم المالية ، كمقياس لمستوى جودة الإفصاح المحاسبي . ويتم قياس ممارسات الإفصاح من خلال طول التقارير المالية وطول الأقسام الخاصة بالمعلومات المرفقة للتقارير المالية ، ويهتم هذا النموذج بالشكل والمظهر الخارجي للتقارير المالية دون الاهتمام بجودة محتواها ومضمونها الداخلي ، لذلك لا يقدم هذا النموذج نظرة شمولية على جودة الإفصاح المحاسبي (Bassemir and Farkas,2018;Salewski ,etal.,2014;Glaum,et al.,2013)

وتخلص الباحثة مما سبق إلى أن هناك نماذج متعددة لقياس جودة الإفصاح المحاسبي ، منها أن تتصف المعلومات المحاسبية المفصح عنها بمجموعة من الخصائص التي تجعلها اكثر نفعية لمستخدميها في اتخاذ القرارات ، وتعد جودة الأرباح مؤشرا مهما لجودة الإفصاح المحاسبي، والتي يتم قياسها من خلال كل من تمهيد الدخل وإدارة الأرباح والاعتراف بالخسائر في الوقت المناسب ، كذلك الدور التقييمي للمعلومات المحاسبية ، وحجم الافصاحات المنشورة بالتقارير المالية ، وفي ضوء ما سبق يتضح للباحثة عدم وجود نموذج موحد متفق علية لقياس درجة جودة الإفصاح المحاسبي ، وسيعتمد البحث الحالي على الدور التقييمي للمعلومات المحاسبية كمقياس لدرجة جودة الإفصاح المحاسبي .

وفيما يتعلق بأهمية جودة الإفصاح المحاسبي لأصحاب المصالح ، أوضحت دراسة Mangala (2016) حاجة المستثمرين إلى معلومات ملائمة عن الشركة وذلك حتى يستطيعون اتخاذ قرارات سليمة بشان استثماراتهم ، ويجب على إدارة الشركة أن تسعى دائما إلى تحسين مستوى جودة الإفصاح المحاسبي وذلك من خلال توفير معلومات إضافية هامة وضرورية بجانب المعلومات الواجب الإفصاح عنها طبقا لمتطلبات المعايير المحاسبية ، وان ارتفاع مستوى جودة الإفصاح المحاسبي سوف يساهم في تحسين صورة ومكانة الشركة وتحقيق ميزة تنافسية لها ويساعد المستثمرين على اتخاذ القرارات الاستثمارية الرشيدة وتخفيض تكلفة راس المال ويحسن من كفاءة تخصيصه من خلال تقليل عدم تماثل المعلومات بين المديرين والمستثمرين وتقليل تكاليف الوكالة .

وتخلص الباحثة إلى أن أهمية جودة الإفصاح المحاسبي بالنسبة لمنتجي المعلومات المحاسبية تتمثل في سلامة اختيار وتطبيق السياسات المحاسبية والحد من ممارسات إدارة الأرباح وتمهيد الدخل ودعم الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية ، كما تتمثل أهمية جودة الإفصاح المحاسبي بالنسبة لمستخدمي المعلومات المحاسبية خاصة (المستثمرين – الدائنين – المقرضين – المحللين الماليين) في تخفيض عدم تماثل المعلومات بين الإدارة ومستخدمي المعلومات المحاسبية ، مما يساعد ذلك مستخدمي المعلومات المحاسبية على اتخاذ قرارات رشيدة وسليمة بشان الاستثمار ومنح الائتمان وإجراء تحليلات مالية سليمة وإعداد تنبؤات دقيقة عن أداء الشركة.

٣/٦- تحليل العلاقة بين تبني معايير التقرير المالي الدولية في مصر عام ٢٠١٥ وجودة الإفصاح المحاسبي واشتقاق الفرض الأول للبحث :

قامت مجموعة من الدراسات(Salewski,etal,2014;Bhargava and Shikha,2013 ;Zaiyol,2017;Rhee,et al.,2016;Abata,2015) بدراسة اثر تبني معايير التقرير المالي الدولية على جودة الإفصاح المحاسبي مقاسة بحجم ومستوى دقة الافصاحات المنشورة في التقارير المالية ، حيث أوضحت هذه الدراسات أن تبني معايير التقرير المالي الدولية نتج عنه زيادة حجم ومستوى ودقة الافصاحات المنشورة بالتقارير المالية وزيادة قدرة مستخدمي التقارير المالية على فهم وقراءة التقارير المالية وتحسن مستوى أداء الشركة ومن ثم ارتفاع معدلات الاستثمار وزيادة القدرة على الحصول على تمويلات إضافية .

ومن ناحية أخرى ، توصلت دراسة Richards and Staden (2015) إلى نتائج متضاربة مع نتائج الدراسات السابقة ، فقد أثبتت نتائج هذه الدراسة انخفاض صلاحية التقارير المالية للقراءة بعد تطبيق المعايير الدولية وذلك مع استخدام طول التقرير وعدد الجداول كمحددات لمدى صلاحية التقارير المالية للقراءة ، حيث اتضح أن تطبيق المعايير الدولية قد نتج عنه تعقد الافصاحات الموجودة في التقارير المالية السنوية ، إذ أصبحت التقارير طويلة ومعقدة ويوجد بها الكثير من الجداول ، مما نتج عن ذلك صعوبة قراءة التقارير المالية السنوية ، وترى الباحثة ان النتائج المتضاربة التي توصلت اليها الدراسات السابقة جاءت كنتيجة لاختلاف البيئات التي تم فيها إجراء هذه الدراسات من حيث درجة الإلزام بتطبيق المعايير الدولية في هذه البيئات بالإضافة إلى اختلاف مدى وضوح المعايير

الدولية للمشاركين في هذه الدراسات ودرجة استيعابهم لها والتي تتحدد بمدى وجود تفسيرات وإرشادات تفصيلية وتوضيحية للمعايير الدولية .

كما استخدمت دراسة Bassemir and Farkas (2018) كل من طول التقارير المالية وطول الأقسام الخاصة بالملاحظات وميول الشركة لنشر التقارير المالية الخاصة بها على موقعها على الإنترنت كمقاييس لحجم ومستوى دقة الافصاحات المنشورة بالقوائم المالية ، وذلك عند قيامها بدراسة واختبار اثر تبني معايير التقرير المالي الدولية على حجم ومستوى دقة الافصاحات المحاسبية ، وتوصلت هذه الدراسة إلى ارتفاع عدد صفحات التقارير المالية بصفة عامة وارتفاع عدد صفحات الأقسام الخاصة بالملاحظات بصفة خاصة وذلك للشركات التي قامت بتبني المعايير الدولية ، كما اتضح زيادة ميول هذه الشركات إلى نشر تقاريرها المالية على مواقعها على الإنترنت وذلك عقب تبنيها للمعايير الدولية .

في حين استخدمت دراسات أخرى(Lambertides and Mazouz,2013; Riva and Salotti,2015;Kim,2014; Merino,et al.,2014) حجم ومستوى دقة الافصاحات المحاسبية كمتغيرات وسيطة Mediators في العلاقة بين تبني المعايير الدولية وكل من تكلفة حقوق الملكية، وتكلفة الديون ، وتوصلت هذه الدراسات ، من خلال إجراء دراسة تطبيقية عملية على عينة من الشركات قام البعض منها بتطبيق المعايير الدولية، إلى أن تبني معايير التقرير المالي الدولية ينتج عنه زيادة حجم ومستوى دقة الافصاحات المحاسبية المنشورة والتي تؤثر سلبا بالتبعية على كل من تكلفة حقوق الملكية وتكلفة الديون ، حيث اتضح أن زيادة حجم ومستوى جودة ودقة الافصاحات المحاسبية المنشورة الناتجة عن تطبيق المعايير الدولية أدت إلى ادراك كل من المستثمرين والمقرضين بانخفاض المخاطر المرتبطة بالاستثمار والإقراض ، مما دفع ذلك المستثمرين إلى المطالبة بعوائد منخفضة مقابل استثمار أموالهم في الشركة ، وكذلك مطالبة المقرضين بفوائد منخفضة مقابل إقراض أموالهم إلى الشركة .

كما توصلت دراسة Gatsios,et al. (2016) والتي تمت في البرازيل ، إلى نتائج متعارضة في هذا الشأن ، حيث توصلت إلى عدم تحسن مستوى دقة ومصداقية الافصاحات المحاسبية وعدم انخفاض تكلفة حقوق الملكية في الشركات التي قامت بتطبيق المعايير الدولية ، وأوضحت الدراسة أن النتائج التي توصلت اليها جاءت كنتيجة لضعف

المؤسسات البرازيلية في الزام الشركات البرازيلية بتطبيق المعايير الدولية الجديدة وعدم تطور الأسواق المالية في البرازيل .

كما اكدت بعض الدراسات (جابر ،٢٠١٧، عبد الوهاب و القرنشاوي ،٢٠١٧) على أن هناك تحسنا بمستوى الإفصاح المحاسبي بعد تطبيق المعايير الدولية من خلال زيادة مستوى الإفصاح داخل القوائم المالية وزيادة مستوى الإفصاح الإضافي ، ولكن دون تحسن في وسيلة الإفصاح ، وتتفق في ذلك مع دراسات (Kim and Shi,2012; Consoni and Colauto,2016) والتي توصلت إلى أن تبني معايير التقرير المالي الدولية أدى إلى زيادة حجم ومستوى جودة ومصداقية الافصاحات المحاسبية بنوعيها الإجبارية والاختيارية .

وفي هذا السياق أيضا ، أوضحت دراسة Li and Yang (2016) زيادة معدلات قيام الإدارة بإصدار التنبؤات الخاصة بالأرباح كشكل من أشكال الافصاحات المحاسبية الاختيارية وذلك عقب تبني معايير التقرير المالي الدولية ، ويرجع ذلك إلى أن تحقيق الهدف الخاص بجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية قد شجع مديري الشركات على القيام بزيادة حجم الإفصاح المحاسبي وذلك لمقابلة المتطلبات الخاصة بالمستثمرين الأجانب و المتعلقة بتحقيق الشفافية ، في حين توصلت دراسة Rhee,et al.(2016) إلى نتائج متعارضة مع نتائج دراسة Li and Yang (2016) ، حيث أوضحت هذه الدراسة أن تبني معايير التقرير المالي الدولية قد اثر سلبا على احتمال قيام الإدارة بالإفصاح عن التنبؤات الخاصة بالأرباح، ويرجع ذلك إلى أن تطبيق المعايير الدولية قد أدى إلى زيادة مستوى الإفصاح الإجباري ، مما أدى ذلك إلى انخفاض حجم المنفعة المتحققة من الإفصاح عن التنبؤات الخاصة بالأرباح كشكل من أشكال الإفصاح الاختياري .

كما أضافت دراسة (Glaum,et al,(2013 أن زيادة حجم ومستوى جودة ودقة الافصاحات المحاسبية والناتجة عن تطبيق المعايير الدولية قد أدت إلى زيادة جودة ودقة تنبؤات المحللين الماليين ، حيث يعتمد المحللون الماليون على المعلومات المحاسبية في إعداد التنبؤات الخاصة بأداء الشركة ، في حين توصلت دراسة Andreas,et al.,(2012) إلى نتائج متضاربة لنتائج دراسة (Glaum,et al.,(2013 ، حيث أوضحت هذه الدراسة أن تطبيق المعايير الدولية له اثر محدود على حجم ومستوى جودة ودقة الافصاحات المحاسبية والذي اتضح من خلال قيام المحللون الماليون بإعداد تنبؤات اكثر ملائمة عن أداء الشركة المستقبلي إلا إنها تنبؤات غير دقيقة .

وفي اطار استخدام الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية كمقياس لدرجة جودة الإفصاح المحاسبي ، استهدفت مجموعة من الدراسات (نوفل ،٢٠١٣، عبد الوهاب والقرنشاوي ،٢٠١٧، Perfan and Franco,2017,;Krismiaji and Suhardjanto,2016) دراسة وتحليل اثر تطبيق معايير التقرير المالي الدولية على جودة الإفصاح المحاسبي مقاسة باستخدام الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية الواردة في التقارير المالية ، وذلك من خلال إجراء دراسة تطبيقية عملية على عينة تتكون من عدد من المشاهدات السنوية لعدد من الشركات قام البعض منها بتطبيق المعايير الدولية بشكل إجباري ، بينما قام البعض الأخر بتطبيق المعايير الدولية بشكل اختياري ، واتفقت هذه الدراسات على وجود تأثير إيجابي لتطبيق معايير التقارير المالية الدولية وقواعد الإفصاح الواردة فيها على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية الواردة في التقارير المالية ، حيث اتضح أن تطبيق معايير التقرير المالي الدولية ،وقواعد الإفصاح الواردة فيها يؤثر بشكل إيجابي على خاصية القابلية للفهم للمعلومات المحاسبية الواردة في التقارير المالية للشركات ، كما يؤثر تطبيق معايير التقارير المالية الدولية بشكل إيجابي على خاصية الملاءمة للمعلومات المحاسبية الواردة في التقارير المالية للشركات ، وذلك من خلال تحسين القيمة التنبؤية والتوكيدية للمعلومات المحاسبية ، مما أدى ذلك إلى زيادة اعتماد المستثمرين وغيرهم من مستخدمي القوائم المالية على هذه المعلومات في اتخاذ القرارات ، وهذا يعني أن تطبيق معايير التقارير المالية الدولية قد اثر بشكل إيجابي على خاصية الموثوقية والاعتمادية للمعلومات المحاسبية الواردة في التقارير المالية للشركات ، كما اتضح وجود تأثير إيجابي للمعايير الدولية على التمثيل الصادق للمعلومات المحاسبية من خلال الحد من التلاعب بالأرباح وزيادة درجة التحفظ المحاسبي .

وأضافت دراسات(نوفل ،٢٠١٣، Lourenco and Branco,; Horton,et al.,2013 2015) أن هناك تأثيراً إيجابياً لتطبيق معايير التقارير المالية الدولية وقواعد الإفصاح الواردة فيها على خاصية القابلية للمقارنة للمعلومات المحاسبية الواردة في التقارير المالية للشركات ، إلا أن دراسة Casino and Gassen (2015) قد توصلت إلى نتائج متعارضة في هذا الشأن ، حيث أوضحت هذه الدراسة أن هناك تأثير محدود لتطبيق معايير التقارير المالية الدولية على خاصية القابلية للمقارنة للمعلومات المحاسبية ، وان السبب في

ذلك هو ضعف درجة التزام الشركات بالمتطلبات الواردة في المعايير الدولية نظرا لعدم وجود اليات قوية تجبر الشركات على الالتزام بالمعايير الدولية بكل ما جاء بها من أحكام وقواعد.

وفي اطار استخدام جودة الربح كمقياس لدرجة جودة الإفصاح المحاسبي ، قامت مجموعة من الدراسات (Quta,2011; Umobong and Akani,2015 ;Suadiya,2017 Bassemir and Farkas,2018) بدراسة اثر تطبيق معايير التقارير المالية الدولية على جودة الأرباح مقاسة بثلاثة أبعاد وهى تمهيد الدخل وإدارة الأرباح والاعتراف بالخسائر في الوقت المناسب، واتفقت دراسات(Quta,2011;Umobong and Akani,2015; Suadiya,2017) على عدم تحسن مستوى جودة الأرباح بعد تطبيق المعايير الدولية ، حيث توجد اتجاهات قوية لدى الشركات التي استخدمت معايير التقارير المالية الدولية نحو القيام بعمليات إدارة الأرباح وتمهيد الدخل وعدم الاعتراف بالخسائر في الوقت المناسب ، بينما اختلفت نتائج دراستي (Bassemir and; Nijam and Jahfer,2016 Farkas,2018) عن نتائج الدراسات السابقة في هذا الشأن ، حيث توصلت هاتين الدراستين إلى ارتفاع مستوى جودة الأرباح في الشركات التي قامت بتطبيق معايير التقارير المالية الدولية . وترى الباحثة أن النتائج المتضاربة التي توصلت اليها الدراسات بشان تأثير تطبيق المعايير الدولية على جودة الأرباح إنما ترجع إلى اختلاف البيئات التي تمت فيها هذه الدراسات ، فبيئات الدول التي تمت فيها الدراسات التي توصلت لعدم وجود تأثير للمعايير الدولية على مستوى جودة الأرباح تتسم بعدم وجود قوى وآليات تلزم الشركات بتطبيق المعايير الدولية ، مما ترتب على ذلك عدم التزام الشركات بتطبيق المعايير الدولية بشكل كامل ، هذا وبالإضافة إلى أن المعايير الدولية جاءت متشابهة إلى حد كبير مع المعايير المحلية الخاصة بهذه الدول .

وفي اطار استخدام الدور التقييمي للمعلومات المحاسبية كمقياس لدرجة جودة الإفصاح المحاسبي، قامت مجموعة من الدراسات (Pascan,2014;Ames,2013;Quta,2011; Suadiya,2017;Umobong and Akani,2015; صالح،٢٠١٧) باختبار اثر كل من تبني معايير التقرير المالي الدولية على الدور التقييمي للمعلومات المحاسبية الخاصة بصافي الدخل والقيمة الدفترية لحقوق الملكية والتدفقات النقدية التشغيلية للسهم الواحد ، وذلك من خلال فحص ودراسة العلاقة بين القيمة السوقية للسهم الواحد ومجموع أرباح

والقيمة الدفترية والتدفقات النقدية للسهم الواحد ، ، وتم قياس هذه العلاقة من خلال قسمة القيمة السوقية للسهم الواحد على مجموع أرباح والقيمة الدفترية والتدفقات النقدية التشغيلية للسهم الواحد ، فكلما انخفض ناتج القسمة دل ذلك على أن المعلومات المحاسبية الخاصة بالأرباح والقيمة الدفترية والتدفقات النقدية التشغيلية معلومات ملائمة ويمكن الاعتماد عليها في تفسير التغيرات التي تحدث في القيمة السوقية للشركة .

ومن خلال إجراء دراسة تطبيقية عملية على عينة تتكون من عدد من المشاهدات السنوية لعدد من الشركات في دول مختلفة وذلك عن فترات ما قبل وبعد تطبيق معايير التقارير المالية الدولية ، توصلت هذه الدراسات إلى نتائج متضاربة ومختلفة تماما عن بعضها البعض ، فقد توصلت دراسات (Suadiya,2017;Muller,2014;Ames,2013) إلى تأثير موجب ومعنوي لمعايير التقارير المالية الدولية على ملاءمة المعلومات الخاصة بكل من الأرباح المحاسبية والقيمة الدفترية لحقوق الملكية والتدفقات النقدية التشغيلية لأغراض قياس القيمة ، في حين توصلت دراسة Pascan (2014) إلى وجود تأثير موجب ومعنوي لمعايير التقارير المالية الدولية على ملاءمة المعلومات الخاصة بكل من القيمة الدفترية لحقوق الملكية والتدفقات النقدية التشغيلية لأغراض قياس القيمة ، بينما يوجد تأثير موجب ولكنه غير معنوي لتلك المعايير على ملاءمة المعلومات الخاصة بالأرباح المحاسبية لأغراض قياس القيمة ، بينما توصلت دراسة (صالح ،٢٠١٧) إلى نتائج مخالفة تماما للنتائج التي توصلت اليها دراسة Pascan (2014) ، حيث أوضحت هذه الدراسة وجود تأثير موجب ومعنوي لتبني معايير التقرير المالي الدولية في مصر عام ٢٠١٥ والتي تم إعدادها طبقا للمعايير الدولية على ملاءمة المعلومات الخاصة بالأرباح المحاسبية لأغراض قياس القيمة ، بينما لا يوجد تأثير معنوي لتلك المعايير على ملاءمة المعلومات الخاصة بالقيمة الدفترية لحقوق الملكية لأغراض قياس القيمة . كما توصلت دراستا (Umobong and Akani,2015;Quta,2011) إلى أن تطبيق معايير التقارير المالية الدولية لم يؤدى إلى تحسين الدور التقييمي للمعلومات المحاسبية وجودة الإفصاح المحاسبي.

وتخلص الباحثة مما سبق إلى اختلاف نتائج الدراسات حول تأثير معايير التقارير المالية الدولية على جودة الإفصاح المحاسبي ، فمن ناحية توصلت بعض الدراسات إلى أن تبني

معايير التقارير المالية الدولية قد أدى إلى زيادة درجة جودة الإفصاح المحاسبي ، وهذا اتضح من خلال زيادة حجم ومستوى دقة الافصاحات المحاسبية المنشورة بالقوائم المالية ، كما اتضح وجود تأثير إيجابي لتطبيق معايير التقارير المالية الدولية على خصائص القابلية للفهم ، الملاءمة ، الموثوقية والاعتمادية ، والتمثيل الصادق ، والقابلية للمقارنة للمعلومات المحاسبية الواردة في التقارير المالية ، بالإضافة إلى أن تبني معايير التقارير المالية الدولية قد أدى إلى ارتفاع مستوى جودة الأرباح ، وهذا يتضح من خلال انخفاض ممارسات إدارة الأرباح وتحسين الاعتراف بالخسائر في التوقيت المناسب ، وانخفاض تقلبات الأرباح ، كما أن تبني معايير التقارير المالية الدولية قد زاد من المقدرة التقييمية للمقاييس المحاسبية .

ومن ناحية أخرى ، توصلت بعض الدراسات إلى أن تبني معايير التقارير المالية الدولية قد نتج عنه انخفاض مستوى جودة الإفصاح المحاسبي ، أو عدم تأثرها من الأساس ، وهذا اتضح من، خلال زيادة ممارسات إدارة الأرباح وتمهيد الدخل وعدم الاعتراف بالخسائر في الوقت المناسب، وعدم تحسين المقدرة التقييمية للمعلومات المحاسبية . كما اتضح أن تبني معايير التقارير المالية الدولية قد نتج عنه تعقد الافصاحات الموجودة في التقارير المالية السنوية ، إذ أصبحت التقارير طويلة ومعقدة ويوجد بها الكثير من الجداول ، مما نتج عن ذلك صعوبة قراءة التقارير المالية السنوية .

كما تخلص الباحثة إلى أن اختلاف نتائج الدراسات يرجع إلى اختلاف البيئات التي تم فيها إجراء هذه الدراسات ، وذلك من حيث درجة التزام الشركات بتطبيق المعايير الدولية والتي تتحدد من خلال مدى وجود قوى وآليات تلزم الشركات بتطبيق المعايير الدولية ، وكذلك مدى وجود تفسيرات وإرشادات خاصة بهذه المعايير ، وخطر التعرض للدعاوى القضائية في حالة عدم الالتزام بتطبيق هذه المعايير ، ومدى التشابه الموجود بين المعايير الدولية والمعايير المحلية الخاصة بالدولة التي أجريت فيها الدراسة . بالإضافة إلى اختلاف الدراسات فيما بينها من حيث المتغيرات واختيار العينات والفترات الزمنية التي تغطيها هذه الدراسات . وسوف يركز البحث الحالي على قياس اثر تبني معايير التقرير المالي الدولية في مصر عام ٢٠١٥ على مستوى جودة الإفصاح المحاسبي مقاسة باستخدام الدور التقييمي للمعلومات المحاسبية الخاصة بصافي الدخل والقيمة الدفترية لحقوق الملكية والتدفقات النقدية التشغيلية ، وذلك نظرا لوجود تضارب شديد في نتائج الدراسات في هذا المجال ، بالإضافة إلى ندرة الدراسات العربية بصفة عامة والمصرية بصفة خاصة التي

تناولت اثر تبني معايير التقرير المالي الدولية في مصر عام ٢٠١٥ على ملاءمة المعلومات المحاسبية لأغراض قياس القيمة .

وتتوقع الباحثة وجود تأثير لتبني معايير التقرير المالي الدولية في مصر عام ٢٠١٥ على جودة الإفصاح المحاسبي للشركات المقيدة بالبورصة المصرية مقاسة بالمقدرة التقويمية للمعلومات المحاسبية الخاصة بكل من صافي الدخل والقيمة الدفترية لحقوق الملكية والتدفقات النقدية التشغيلية. ولذا يمكن اشتقاق الفرض الأول للبحث على النحو التالي :

H1: يؤثر تبني معايير التقرير المالي الدولية في مصر عام ٢٠١٥ على جودة الإفصاح المحاسبي مقاسة بالمقدرة التقويمية للمعلومات المحاسبية .

٦/٤- تحليل أثر المتغيرات المعدلة [٥] Moderating Variables ، للعلاقة بين تبني معايير التقرير المالي الدولية في مصر عام ٢٠١٥ وجودة الإفصاح المحاسبي واشتقاق الفرض الثاني وفرعياته :

يهدف هذا الجزء من البحث إلى دراسة العوامل ، أوالمتغيرات ، التي تؤثر على العلاقة بين تبني معايير التقرير المالي الدولية في مصر عام ٢٠١٥ وجودة الإفصاح المحاسبي . ولتحقيق هذا الهدف سيتم تحليل الدراسات السابقة ذات الصلة ، بأهم هذه المتغيرات ، والتي تتمثل في حجم الشركة ، ومستوى الرفع المالي ، وعمر الشركة ، وذلك على النحو التالي :

٦/٤/١- تحليل اثر حجم الشركة على العلاقة بين تبني معايير التقرير المالي الدولية في مصر عام ٢٠١٥ وجودة الإفصاح المحاسبي ، واشتقاق الفرض الفرعي H2a:

يتحدد حجم الشركة من خلال حجم عملياتها وإجمالي حجم أصولها ، والتكاليف السياسية التي تواجه الشركة (أبو الخير ، ٢٠٠٧) . وقد أوضحت دراسات (Galani, et al., ; Mangola,2016;Alfraih and Almutawa,2014; 2011) أن حجم الشركة يؤثر بشكل إيجابي على جودة الإفصاح المحاسبي مقاسة بمستوى الإفصاح الإجباري بالشركة وذلك بعد تبني معايير التقارير المالية الدولية ، حيث اتضح أن مستوى الإفصاح الإجباري

[٥] يعرف المتغير المعدل بذلك المتغير الذي يؤثر على ، او يعدل العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة ، وبذلك يؤثر تاثيرا تفاعليا interaction effect . ويختلف عن المتغير الرقابي control variables والذي يشير لذلك المتغير الذي يؤثر على المتغير التابع ولا يكون محل اهتمام البحث (ابو الخير ،٢٠٠٧).

قد ازداد في الشركات كبيرة الحجم وذلك بعد قيامها بتطبيق معايير التقارير المالية الدولية وذلك مقارنة بالشركات صغيرة ومتوسطة الحجم .

كما اتفقت دراسات (Soliman,2013;Liyar and Bayyurt,2013 ; Ghasempour and Yousof,2014) على أن حجم الشركة يؤثر بشكل إيجابي على جودة الإفصاح المحاسبي مقاسة بمستوى الإفصاح الاختياري بعد تبني معايير التقارير المالية الدولية ، حيث اتضح انه بعد تبني معايير التقارير المالية الدولية ، تزداد ميول الشركات كبيرة الحجم إلى الإفصاح عن المزيد من المعلومات الواضحة عن حقيقة الوضع الاقتصادي للشركة وذلك بالمقارنة بالشركات صغيرة ومتوسطة الحجم ، كما أضافت دراستي (Taplur,et al., 2017; Foyeke, et al.,2015) وجود تأثير إيجابي لحجم الشركة على مستوى الإفصاح عن ممارسات حوكمة الشركة ومدى التزامها بقواعد حوكمة الشركات كنوع من الإفصاح الاختياري وذلك بعد تبني معايير التقارير المالية الدولية . كذلك اتفقت دراسة (Djuminah,et al.(2017 مع الدراسات السابقة من حيث وجود تأثير إيجابي لحجم الشركة على مستوى الإفصاح الاختياري بعد تبني معايير التقارير المالية الدولية ، والذي اتضح من خلال ميول الشركات كبيرة الحجم بعد تبني المعايير الدولية إلى الإفصاح عن المزيد من المعلومات عن الثروة الاجتماعية للشركة كأحد ممارسات الإفصاح الاختياري وهى المعلومات المتعلقة بالظروف الاجتماعية والاقتصادية للشركة والعلاقات الاجتماعية داخل الشركة وخارجها ، وذلك بالمقارنة بالشركات الأخرى صغيرة ومتوسطة الحجم .

وفي نفس السياق أوضحت دراسة (Hassan(2014 أيضا أن حجم الشركة يؤثر بشكل إيجابي على مستوى جودة الإفصاح عن المخاطر كأحد ممارسات الإفصاح الاختياري وذلك بعد تبني معايير التقارير المالية الدولية ، حيث انه بعد تبني المعايير الدولية أصبحت المعلومات عن المخاطر اكثر ملائمة وقابلة للفهم في الشركات كبيرة الحجم وذلك بالمقارنة بالشركات الأخرى صغيرة ومتوسطة الحجم . بينما اختلفت نتائج دراستي (Takhtaei and Aljifri,et al.,2014; Mousavi,2012) عن نتائج الدراسات السابقة ، حيث توصلت هاتين الدراستين إلى وجود تأثير سلبي لحجم الشركة على العلاقة بين تبني معايير التقارير المالية الدولية وجودة الإفصاح المحاسبي ، حيث اتضح انخفاض مستوى جودة الإفصاح المحاسبي في الشركات كبيرة الحجم بالمقارنة بالشركات صغيرة ومتوسطة الحجم وذلك بعد تبني معايير التقارير المالية الدولية.

وتتفق غالبية هذه الدراسات مع دراسة (أبو الخير ،٢٠٠٧) بأن حجم الشركة يؤثر إيجابا ومعنويا على مستوى التزام الشركة بمعايير التقارير المالية الدولية ، وينعكس ذلك على جودة تقاريرها المالية ، وبالتالي تزداد ملاءمة المعلومات المحاسبية التي تحتويها تلك التقارير ، وذلك لان الشركات كبيرة الحجم يرتبط بها عدد اكبر من أصحاب المصالح ومطالبة بتوفير قدر كبير من المعلومات .

وتخلص الباحثة مما سبق إلى أن الشركات كبيرة الحجم يرتبط بها عدد اكبر من أصحاب المصالح ، لذلك يرتفع لديها مستوى الالتزام بمعايير التقارير المالية الدولية ، وينعكس ذلك على مستوى جودة الإفصاح المحاسبي لديها ، حيث اتضح زيادة مستوى الإفصاح الإجباري والاختياري في الشركات كبيرة الحجم وذلك بالمقارنة بالشركات صغيرة ومتوسطة الحجم ، كما أصبحت الافصاحات المحاسبية اكثر ملاءمة وقابله للفهم في الشركات كبيرة الحجم عن الشركات صغيرة ومتوسطة الحجم . وبناء على ما سبق تتوقع الباحثة أن يختلف تأثير تبني معايير التقرير المالي الدولية في مصر عام ٢٠١٥ على جودة الإفصاح المحاسبي باختلاف حجم الشركة كمتغير معدل . ولذا يمكن اشتقاق الفرض الفرعي H2aعلى النحو التالي :

H2a: يختلف تأثير تبني معايير التقرير المالي الدولية في مصر عام ٢٠١٥ على جودة الإفصاح المحاسبي مقاسة بالمقدرة التقويمية للمعلومات المحاسبية باختلاف حجم الشركة.

٢/٤/٦- تحليل اثر مستوى الرفع المالي على العلاقة بين تبني معايير التقرير المالي الدولية في مصر عام ٢٠١٥ وجودة الإفصاح المحاسبي ، واشتقاق الفرض الفرعي H2b:

يقصد بالرفع المالي مدى اعتماد الشركة على الاقتراض من المؤسسات المالية والمصرفية في سد احتياجاتها المالية ، أي درجة اعتماد الشركة على أموال الغير في تمويل عملياتها ، ويمكن قياس درجة الرفع المالي من خلال نسبة إجمالي الالتزامات إلى إجمالي الأصول أو من خلال نسبة إجمالي الالتزامات إلى القيمة الدفترية لحقوق الملكية .Takhtaei,et al. (2014)

وأوضح (طلخان ،٢٠١٧) وجهتي نظر متعلقة بتأثير طريقة تمويل الشركة على مستوى جودة الإفصاح المحاسبي ، وتتمثل وجهة النظر الأولى في أن زيادة اعتماد الشركات على التمويل الخارجي يؤدى إلى زيادة طلب المقرضين على تحسين مستوى الإفصاح لحماية أموالهم من الاستيلاء عليها من جانب الأطراف الداخلية ، وبالتالي زيادة فعالية تطبيق المعايير وتحسن مستوى جودة الإفصاح المحاسبي ،وقد اتفقت دراسات (Alfraih and Almutawa,2014;Ghasempour and Yousof,2014; ;Chegini,et al.,2016;Takhtaei,et al.,2014;;Hassan,2014; Mangola,2016) مع وجهة النظر الأولى لدراسة (طلخان، ٢٠١٧)، حيث توصلت هذه الدراسات إلى وجود تأثير إيجابي لدرجة الرفع المالي على مستوى جودة الإفصاح المحاسبي والمقاسة باستخدام حجم ومستوى الافصاحات المحاسبية الإجبارية والاختيارية .

أما وجهة النظر الثانية التي أوضحتها دراسة (طلخان ،٢٠١٧) بشان تأثير طريقة تمويل الشركة على مستوى جودة الإفصاح المحاسبي والتي تتفق مع دراسة (Vyar and Bayyurt (2013 ، فتتمثل في أن ارتفاع درجة الرفع المالي لدى الشركة يدفع الإدارة للقيام بممارسات إدارة الأرباح ، وعدم الاعتراف بالخسائر في الوقت المناسب ، حتى تفيء بشروط المديونية واتفاقيات الديون مما يؤثر سلبا على مستوى جودة الإفصاح المحاسبي .

وتخلص الباحثة مما سبق إلى أن هناك تناقضا في نتائج الدراسات بشان تأثير طريقة تمويل الشركة على مستوى جودة الإفصاح المحاسبي ، حيث توصلت بعض الدراسات إلى وجود تأثير إيجابي لدرجة الرفع المالي للشركة على مستوى جودة الإفصاح المحاسبي ، فقد اتضح أن ارتفاع درجة الرفع المالي لدى الشركة يدفع إدارة الشركة إلى زيادة مستوى الافصاحات الإجبارية والاختيارية وذلك لمقابلة احتياجات المقرضين من المعلومات وذلك مقارنة بالشركات التي ينخفض لديها هذه النسبة ، وبالتالي تزيد فعالية تطبيق المعايير ويتحسن مستوى جودة الإفصاح المحاسبي ، بينما توصلت دراسات أخرى إلى وجود تأثير سلبي لدرجة الرفع المالي للشركة على مستوى جودة الإفصاح المحاسبي ، حيث أن ارتفاع درجة الرفع المالي لدى الشركة يدفع الإدارة للقيام بإدارة الأرباح وعدم الاعتراف بالخسائر في الوقت المناسب ، مما يؤثر ذلك سلبا على فعالية تطبيق المعايير ومستوى جودة الإفصاح المحاسبي .

وبناء على ما سبق تتوقع الباحثة أن يختلف تأثير تبني معايير التقرير المالي الدولية في مصر عام ٢٠١٥ على جودة الإفصاح المحاسبي باختلاف مستوى الرفع المالي للشركة ، ولذا يمكن اشتقاق الفرض الفرعي H2b على النحو التالي :

H2b: يختلف تأثير تبني معايير التقرير المالي الدولية في مصر عام ٢٠١٥ على جودة الإفصاح المحاسبي مقاسة بالمقدرة التقويمية للمعلومات المحاسبية باختلاف درجة الرفع المالي للشركة .

٣/٤/٦- تحليل اثر عمر الشركة على العلاقة بين تبني معايير التقرير المالي الدولية في مصر عام ٢٠١٥ وجودة الإفصاح المحاسبي ، واشتقاق الفرض الفرعي H2c:

يقصد بعمر الشركة الفترة الزمنية التي قامت الشركة خلالها بمزاولة أنشطتها الرئيسية ويتم احتساب عمر الشركة بالفترة التي تبدا من تاريخ تأسيسها أو تاريخ بداية مزاولتها لأنشطتها الرئيسية أو تاريخ تسجيلها في السجل التجاري وحتى تاريخ إعداد أو إصدار القوائم المالية للسنة المحددة (2014) Alfraih and Almutawa .وقد قامت دراستا (Mangala,2016; Alfraih and Almutawa,2014) باختبار اثر عمر الشركة على العلاقة بين تبني معايير التقارير المالية الدولية وجودة الإفصاح المحاسبي مقاسة بمستوى وحجم الإفصاح المحاسبي بالشركة . واتفقت هاتين الدراستين على أن عمر الشركة يؤثر بشكل إيجابي على مستوى الافصاحات المحاسبية بعد تبني معايير التقارير المالية الدولية ، حيث اتضح انه بعد تبني معايير التقارير المالية الدولية قد ازداد مستوى الإفصاح المحاسبي في الشركات القديمة وليست حديثة العهد .

بينما اختلفت دراسات (Vyar and Bayyurt;Soliman,2013;Galani,et al.,2011 Taplur,et al.,2017;2013) مع الدراسات السابقة في تحديد اثر عمر الشركة على العلاقة بين تبني المعايير الدولية وجودة الإفصاح المحاسبي ، حيث توصلت هذه الدراسات إلى عدم وجود تأثير لعمر الشركة على درجة جودة الإفصاح المحاسبي والمقاسة بمستوى الافصاحات المحاسبية الإجبارية والاختيارية وذلك بعد تبني معايير التقارير المالية الدولية ، في حين توصلت دراسة (Djuminah,et al,(2017 إلى وجود تأثير سلبي لعمر الشركة على مستوى الافصاحات الاختيارية وذلك بعد تبني المعايير الدولية .

وتخلص الباحثة مما سبق إلى وجود تناقض في نتائج الدراسات التي تناولت اثر عمر الشركة على العلاقة بين تبني معايير التقارير المالية الدولية وجودة الإفصاح المحاسبي ، فبعض الدراسات توصلت إلى وجود اثر إيجابي لعمر الشركة على هذه العلاقة ، بينما توصلت بعض الدراسات الأخرى إلى عدم وجود تأثير لعمر الشركة على هذه العلاقة ، وبناء على ذلك تتوقع الباحثة أن يختلف تأثير تبني معايير التقرير المالي الدولية في مصر عام ٢٠١٥ على جودة الإفصاح المحاسبي باختلاف عمر الشركة كمتغير معدل . ولذا يمكن اشتقاق الفرض الرابع للبحث على النحو التالي :

H2c: يختلف تأثير تبني معايير التقرير المالي الدولية في مصر عام ٢٠١٥ على جودة الإفصاح المحاسبي مقاسة بالمقدرة التقويمية للمعلومات المحاسبية باختلاف عمر الشركة.

٦/٤/٤- تحليل أثر الخصائص التشغيلية مجتمعة على العلاقة بين تبني معايير التقرير المالي الدولية في مصر عام ٢٠١٥ وجودة الإفصاح المحاسبي، واشتقاق الفرض الثاني للبحث :

بناء على تحليل النتائج التي توصلت إليها الدراسات السابقة(Galani, et al., 2011 Hassan,2014;Soliman,2013;Liyar and Bayyurt,2013) بشان تأثير حجم الشركة على العلاقة بين تبني معايير التقرير المالي الدولية في مصر عام ٢٠١٥ وجودة الإفصاح المحاسبي ، والدراسات السابقة(;Alfraih and Almutawa,2014; Takhtaei,et al.,2014 ؛Hassan,2014، طلخان ،٢٠١٧) بشان تأثير درجة الرفع المالي للشركة على العلاقة بين تبني معايير التقرير المالي الدولية في مصر عام ٢٠١٥ وجودة الإفصاح المحاسبي ، والدراسات السابقة(Soliman,2013;Galani,etal.,2011 ; Mangala,2016;Alfraih and Almutawa,2014) بشان تأثير عمر الشركة على العلاقة بين تبني معايير التقرير المالي الدولية في مصر عام ٢٠١٥ وجودة الإفصاح المحاسبي ، أن يختلف تأثير تبني معايير التقرير المالي الدولية في مصر عام ٢٠١٥ على جودة الإفصاح المحاسبي باختلاف هذه المتغيرات مجتمعة ، وبالتالي يمكن اشتقاق الفرض الثاني الرئيسي كالتالي:

H2: يختلف تأثير تبني معايير التقرير المالي الدولية في مصر عام ٢٠١٥ على جودة الإفصاح المحاسبي مقاسة بالمقدرة التقويمية للمعلومات المحاسبية باختلاف حجم الشركة ودرجة الرفع المالي وعمر الشركة معاً .

٦/٥- منهجية البحث :

تستهدف الدراسة في هذه الفرعية عرض منهجية البحث تمهيدا لاختبار فروضه . وفي سبيل تحقيق هذا الهدف سوف تتناول الباحثة كلا من ، أهداف الدراسة التطبيقية ، مجتمع وعينة الدراسة ، وتوصيف وقياس متغيرات الدراسة ونموذج البحث ، وأدوات وإجراءات الدراسة التطبيقية، والأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل البيانات ، ونتائج اختبار فروض البحث ، وأخيرا تحليل الحساسية ، وذلك على النحو التالي :

٦/٥/١- أهداف الدراسة التطبيقية :

تستهدف الدراسة التطبيقية اختبار فروض البحث ، قياسا على بعض الدراسات السابقة (Bassemir and Farkas,2018;Ames,2013;Quta,2011) ، واختبار تأثير بعض المتغيرات المعدلة على العلاقة محل الدراسة. واتساقا مع ما تبنته الباحثة من اتباع المدخل المعدل للتحقق من اثر تلك المتغيرات ، واستنادا على بعض الدراسات السابقة (طلخان ،٢٠١٧، Djuminah ,et al.,2017; Pascan,2014) .

٦/٥/٢- مجتمع وعينة الدراسة :

يتكون مجتمع الدراسة من كافة شركات المساهمة المقيدة ببورصة الأوراق المالية المصرية خلال الفترة من ٢٠١٣-٢٠١٤ والفترة من ٢٠١٦- ٢٠١٧، بعد استبعاد المؤسسات المالية نظرا لخضوعها لقواعد تنظيمية ومتطلبات قياس وإفصاح خاصة بها ، نتيجة لاختلاف طبيعة نشاطها عن الشركات غير المالية، وذلك قياسا على كل من (ابو الخير ،٢٠٠٧، Suadiya,2017;Consoni and Douglas,2016;Glaum,et al.,2013; Zaiyol,et al.,2017;) .

وقد تم اختيار عينة تحكمية من هذه الشركات[٦]. وبلغ عدد شركات العينة محل الدراسة

[٦] روعي في اختيارها عدة اعتبارات ، أهمها ، أن تكون القوائم المالية والإيضاحات المتممة للشركة كاملة ، وان تتوافر أسعار اسهم الشركة في تواريخ محددة ،وان تقوم الشركة بنشر قوائمها المالية بالجنية المصري ، لذا تم استبعاد مشاهدات الشركات التي خرجت من التسجيل في بورصة الأوراق المالية ، ومشاهدات الشركات التي لم تتمكن الباحثة من الحصول على القوائم المالية لها ، أو أسعار أسهمها ، خلال فترة الدراسة ، وكذا الشركات التي تعد قوائمها المالية بالعملة الأجنبية.

(١٠٠ شركة) (ملحق البحث) ، بحجم مشاهدات (٤٠٠) مشاهدة . حيث تتبع الباحثة مدخل Firm-Year-Observation قياسا على (طلخان ، ٢٠١٧، Muller,2014 Umobong and Akani,2015) .

ومن الجدير بالذكر ، أن معايير المحاسبة المصرية قد تم إصدارها في عام ٢٠١٥ وفقا لقرار وزير الاستثمار رقم ١١٠ لسنة ٢٠١٥ والسارية اعتبارا من الأول من يناير ٢٠١٦، ولذا تم تقسيم الدراسة إلى فترتين : فترة ما قبل تبني معايير المحاسبة المصرية المعدلة (٢٠١٣-٢٠١٤) وفترة ما بعد التبني (٢٠١٦-٢٠١٧)، مع استبعاد سنة الإصدار ٢٠١٥ قياسا على (Djuminah,et al.,2017;Mangala,2016).

٦/٥/٣- نموذج البحث وتوصيف وقياس متغيرات الدراسة :

يتضح من تتبع فروض البحث ، أن متغيرات الدراسة تتضمن ، متغير مستقل ، هو تبني معايير التقرير المالي الدولية في مصر عام ٢٠١٥، ومتغير تابع ، هو جودة الإفصاح المحاسبي ، ومجموعة متغيرات معدلة للعلاقة الرئيسية محل الدراسة ، تتمثل في كل من ، حجم الشركة ، نسبة الرفع المالي ، وعمر الشركة . ويوضح الشكل (١) عرضا لنموذج البحث . ثم توصيف وقياس متغيرات الدراسة .

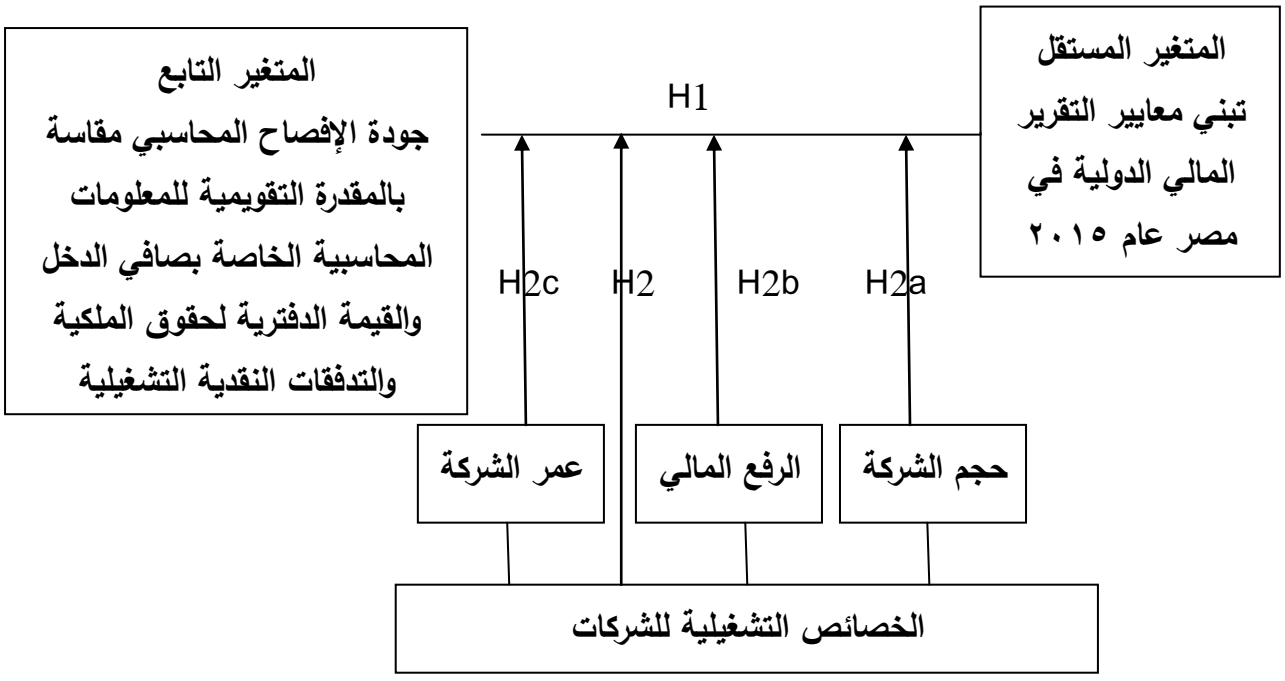

شكل رقم (٦/٥/١) نموذج البحث : إعداد الباحثة

أ- المتغير التابع : جودة الإفصاح المحاسبي :

تم قياس جودة الإفصاح المحاسبي من خلال المقدرة التقويمية للمعلومات المحاسبية الخاصة بصافي الدخل والقيمة الدفترية لحقوق الملكية والتدفقات النقدية التشغيلية ، قياساً على (Nijam and Jahfer,2016;Muller,2014;Pascan,2014;Ames,2013) ، وذلك بدلالة نصيب السهم من كل من صافي الدخل والقيمة الدفترية لحقوق الملكية والتدفقات النقدية التشغيلية ، وقامت الباحثة باحتساب صافي الدخل والقيمة الدفترية لحقوق الملكية والتدفقات النقدية التشغيلية للسهم الواحد من خلال حاصل قسمة كل من صافي الدخل والقيمة الدفترية لحقوق الملكية والتدفقات النقدية التشغيلية على عدد الاسهم العادية القائمة . ويتم احتساب عدد الاسهم العادية القائمة بالمعادلة التالية ، عدد الاسهم العادية القائمة = عدد الاسهم العادية المصدرة – عدد اسهم الخزينة قياسا على (طلخان ،٢٠١٧) .

ب- المتغير المستقل : تبني معايير التقرير المالي الدولية في مصر عام ٢٠١٥ :

ويقصد بها معايير المحاسبة المصرية المعدلة عام ٢٠١٥، والصادرة بقرار وزير الاستثمار رقم ١١٠ لسنة ٢٠١٥. ويقاس تبني معايير التقرير المالي الدولية في مصر عام ٢٠١٥ ، كمتغير يرمز له بالرمز (EAS) يأخذ القيمة ١ للمشاهدات بعد فترة تبني معايير التقرير المالي الدولية في مصر عام ٢٠١٥ ، والقيمة (صفر) للمشاهدات قبل فترة التبني، قياسا على دراسات(Krismiaji and Suhardjanto,2016;Glaum,et al.2013؛ ; Bassemiir and Farkas,2018; Suadiya,2017; Nijam and Jahfer,2016، طلخان ،٢٠١٧).

ج- المتغيرات المعدلة Moderating Variables :

وهى الخصائص التي يمكن أن تؤثر على العلاقة محل الدراسة ، هى ، حجم الشركة ومستوى الرفع المالي وعمر الشركة ، ويتم قياس هذه المتغيرات كما يلي :

ج/١-حجم الشركة :

يتحدد حجم الشركة من خلال حجم عملياتها وإجمالي حجم أصولها ، والتكاليف السياسية التي تواجه الشركة ، وتم قياسه باللوغاريتم الطبيعي لإجمالي حجم أصول الشركة قياسا على

(أبو الخير ، ٢٠٠٧، طلخان،٢٠١٧، Taplur,et al.,2017;Djuminah,et al.,2017) ، ويرمز له بالرمز size it .

ج/٢-مستوى ودرجة الرفع المالي للشركة :

ويعني مدى اعتماد الشركة على الاقتراض من المؤسسات المالية والمصرفية في سد احتياجاتها المالية ، وتم قياسه بنسبة إجمالي الالتزامات إلى إجمالي الأصول ، وذلك قياسا (Mangola,2016;Takhtaei ,et al.,2014;Alfraih and Almutawa,2014 ;Chegini,et al.,2016) ، ويرمز له بالرمز LEV it

ج/٣- عمر الشركة :

يقاس عمر الشركة بالفترة التي تبدا من تاريخ تأسيس الشركة ، أو تاريخ بداية مزاولتها لأنشطتها الرئيسية ، أو من تاريخ تسجيلها في السجل التجاري وحتى تاريخ إعداد وإصدار القوائم المالية للسنة المحددة واعتمدت الباحثة على الفترة من تاريخ التأسيس حتى تاريخ الميزانية قياسا على (Mangala,2016;Alfraih and Almutawa,2014) ويرمز له بالرمز AGE it.

٦/٥/٤- أدوات وإجراءات الدراسة ، والنماذج الإحصائية المستخدمة في اختبار فروض البحث:

تتعلق هذه الجزئية من البحث بأدوات وإجراءات الدراسة التطبيقية التي اتبعتها الباحثة ، وكذلك نموذج الانحدار المستخدم في اختبار فروض البحث على النحو التالي :

٦/٥/٤/١- أدوات وإجراءات الدراسة :

تم إجراء دراسة تطبيقية عملية قياسا على منهجية الدراسات السابقة التي تناولت اثر تبني معايير التقارير المالية الدولية على جودة الإفصاح المحاسبي(Umobong and ; Rhee,etal.,2016;Li and Yang,2016; Akani,2015; Suadiya,2017;Cosoni and Douglas,2016) ، وبشان أدوات الدراسة ، فقد تم الاستناد إلى البيانات الفعلية الواردة بالقوائم المالية والإيضاحات المتممة لشركات العينة ، ذلك بالإضافة للاستعانة بالبيانات المتاحة على الموقع الإلكتروني مباشر معلومات (www.mubasher.info/EGX/Stocks-Prices) ، والاعتماد على النماذج الرياضية والإحصائية .

أما بشان إجراءات الدراسة ، فنظرا لان البورصة المصرية تفتقر إلى وجود قواعد بيانات رسمية للشركات المقيدة ، فقد قامت الباحثة بتجهيز البيانات المطلوبة ، وذلك من خلال تحليل البيانات الفعلية الواردة بالقوائم المالية ، والإيضاحات المتممة لها لشركات عينة الدراسة ، حيث قامت الباحثة بقياس متغير جودة الإفصاح المحاسبي بالمقدرة التقويمية للمعلومات المحاسبية الخاصة بصافي الدخل والقيمة الدفترية لحقوق الملكية والتدفقات النقدية التشغيلية ، ومن خلال الاستعانة ببيانات القوائم المالية ، تم تحديد عدد الأسهم العادية القائمة المتداولة والقيمة الدفترية لحقوق الملكية ، وصافي الدخل ، والتدفقات النقدية الناتجة من الأنشطة التشغيلية ، وباستخدام موقع مباشر معلومات الإلكتروني تم الوصول لسعر إقفال السهم في اليوم التالي لتاريخ تقرير المراجع الخارجي .

٦/٥/٤/٢- النماذج الإحصائية المستخدمة في اختبار فروض البحث :

تم الاعتماد على نماذج الانحدار لاختبار فروض البحث ، وفيما يلي توضيح لهذه النماذج .

٦/٥/٤/٢/١- نموذج اختبار الفرض الأول للبحث (H1) :

لاختبار اثر تبني معايير التقرير المالي الدولية في مصر عام ٢٠١٥ على جودة الإفصاح المحاسبي للشركات المقيدة بالبورصة المصرية (مقاسة بالمقدرة التقويمية للمعلومات المحاسبية) ، تم الاعتماد على نموذج (ohlson,1995) والذي يعتبر من النماذج الرائدة في اختبار ملاءمة المعلومات المحاسبية لأغراض قياس القيمة Value Relevance ، حيث يفترض هذا النموذج أن قيمة الشركة تعتبر دالة في كل من الأرباح والقيمة الدفترية لحقوق الملكية والتدفقات النقدية التشغيلية ، وقد استخدمت الباحثة النموذج التالي لاختبار اثر تبني معايير التقرير المالي الدولية في مصر عام ٢٠١٥ على ملاءمة للمعلومات المحاسبية لأغراض قياس القيمة.

$$Pit=\beta o+\beta 1EPSit+\beta 2BVPSit+\beta 3OCFPSit+\beta 4EAS+\beta 5EPSit\times EAS+\beta 6BVPSit\times EAS+\beta 7OCFPSit\times EAS+eit$$

$\beta 0$: الجزء الثابت في معادلة الانحدار . Pit: سعر السهم للشركة ا في الفترة t.

EPSit: هي ربح السهم للشركة ا في الفترة t، ويتم احتسابها بقسمة صافي الربح للشركة على عدد الأسهم العادية القائمة (عدد الأسهم العادية بعد استبعاد أسهم الخزينة).

BVPSit: هي القيمة الدفترية للسهم للشركة ا في الفترة t ، ويتم احتسابها بقسمة القيمة الدفترية لحقوق الملكية على عدد الأسهم العادية القائمة .

OCFPSit: هي الدفقات النقدية التشغيلية للسهم للشركة i في الفترة t ، ويتم احتسابها بقسمة التدفقات النقدية الناتجة عن الأنشطة التشغيلية على عدد الأسهم العادية القائمة .

β1،β2،β3: معلمات الانحدار التي تحدد اتجاه العلاقة ، وتقيس ما تفسره كل من الأرباح المحاسبية والقيمة الدفترية والتدفقات النقدية التشغيلية للسهم من التغيرات في سعر السهم وذلك في ظل تبني المعايير الدولية في مصر عام ٢٠١٥.

β4،β5،β6،β7: معلمات الانحدار التي تحدد اتجاه العلاقة ، وتقيس ما يفسره تبني معايير التقرير المالي الدولية في مصر عام ٢٠١٥ من التغيرات في جودة الإفصاح المحاسبي.

EAS: تشير إلى معايير المحاسبة المصرية والتي تتمثل في تطبيق معايير التقرير المالي الدولية في مصر عام ٢٠١٥.

EAS×EPSit: متغير تفاعلي بين تبني معايير التقرير المالي الدولية في مصر عام ٢٠١٥ ونصيب السهم من صافي الربح .

EAS×BVPSit: متغير تفاعلي بين تبني معايير التقرير المالي الدولية في مصر عام ٢٠١٥ ونصيب السهم من القيمة الدفترية لحقوق الملكية .

EAS×OCFPSit: متغير تفاعلي بين تبني معايير التقرير المالي الدولية في مصر عام ٢٠١٥ ونصيب السهم من التدفقات النقدية التشغيلية .

eit: هي أخطاء التنبؤ للشركة I في الفترة t.

٦/٥/٤/٢/٢- نموذج اختبار الفرض الفرعي (H2a):

لاختبار اثر اختلاف حجم الشركة على العلاقة بين تبني معايير التقرير المالي الدولية في مصر عام ٢٠١٥ وجودة الإفصاح المحاسبي ، تم تعديل النموذج رقم (١) بإضافة متغير يرمز له بالرمز (size it) .

كما يتطلب الأمر تقدير الأثر التفاعلي بين هذا المتغير ومتغيرات صافي الدخل والقيمة الدفترية والتدفقات النقدية للسهم الواحد ، وذلك بضرب هذا المتغير في المتغيرات المستقلة بنموذج الانحدار ، وتم إجراء تحليل الانحدار المتعدد باستخدام البيانات الفعلية لعدد ١٠٠ شركة على مدار فترة ما قبل تبني معايير التقرير المالي الدولية في مصر عام ٢٠١٥ (٢٠١٣-٢٠١٤) بصفة مستقلة ، ثم تم إجراء تحليل الانحدار المتعدد مرة أخرى على مدار فترة ما بعد تبني المعايير الدولية في مصر (٢٠١٦-٢٠١٧) باستخدام بيانات عينة

الدراسة، وذلك لتوضيح اثر تبني المعايير الدولية في مصر على المقدرة التقويمية للمعلومات المحاسبية في ظل اختلاف حجم الشركة . وذلك قياسا على (طلخان ،٢٠١٧، Djuminah,; Taplur, et al.,2017; Soliman , 2013; Galani,et al.,2011، et al.,2017) ، وبذلك تكون صياغة النموذج على النحو التالي:

$$Pit=\beta o+\beta 1EPSit+\beta 2BVPSit+\beta 3OCFPSit+\beta 4SIZEit+\beta 5EPSit\times SIZEit + \beta 6BVPSit\times SIZEit+\beta 7OCFPSit \times SIZEit + \beta 8EAS+\beta 9EPSit\times EAS+ B10BVPSit\times EAS+\beta 11OCFPSit\times EAS+ eit$$

SIZEit:تشير لحجم الشركة .

EPSit×SIZEit : تشير للأثر التفاعلي لحجم الشركة مع أرباح السهم .

BVPSit×SIZEit : تشير للأثر التفاعلي لحجم الشركة مع القيمة الدفترية السهم .

OCFPSit ×SIZEit : تشير للأثر التفاعلي لحجم الشركة مع التدفقات النقدية التشغيلية للسهم.

β5 : تشير إلى مقدار بالزيادة (موجبة) أو بالانخفاض (سالبة) في قدرة أرباح السهم على تفسير التغيرات التي تحدث في سعر السهم .

β6:تشير إلى مقدار بالزيادة (موجبة) أو بالانخفاض (سالبة) في قدرة القيمة الدفترية للسهم على تفسير التغيرات التي تحدث في سعر السهم .

β7: تشير إلى مقدار بالزيادة (موجبة) أو بالانخفاض (سالبة) في قدرة التدفقات النقدية التشغيلية للسهم على تفسير التغيرات التي تحدث في سعر السهم .

وباقي المتغيرات كما سبق تعريفها .

٦/٥/٤/٢/٣- نموذج اختبار الفرض الفرعي (H2b):

لاختبار اثر مستوى الرفع المالي للشركة على العلاقة بين تبني المعايير الدولية في مصر عام ٢٠١٥ وجودة الإفصاح المحاسبي (مقاسة بالمقدرة التقويمية للمعلومات المحاسبية) ، تم تعديل النموذج رقم (١) بإضافة متغير يرمز له بالرمز (LEV it) ، كما يتطلب الأمر تقدير الأثر التفاعلي بين هذا المتغير ومتغيرات صافي الدخل والقيمة الدفترية والتدفقات النقدية للسهم الواحد ، وذلك بضرب هذا المتغير في المتغيرات المستقلة بنموذج الانحدار ، وتم إجراء تحليل الانحدار المتعدد كما في (H2a) ، وبذلك تكون صياغة النموذج على النحو التالي :

$$Pit=\beta o+\beta 1EPSit+\beta 2BVPSit+\beta 3OCFPSit+\beta 4LEVit+\beta 5EPSit\times LEVit+\beta 6BVPSit\times LEVit+\beta 7OCFPSit\times LEVit+\beta 8EAS+\beta 9EPSit\times EAS+\beta 10BVPSit\times EAS+\beta 11OCFPSit\times EAS+eit$$

LEVit: تشير لمستوى الرفع المالي للشركة .

EPSit×LEVit : تشير للأثر التفاعلي لمستوى الرفع المالي للشركة مع أرباح السهم .

BVPSit×LEVit : تشير للأثر التفاعلي لمستوى الرفع المالي للشركة مع القيمة الدفترية للسهم .

OCFPSit ×LEVit: تشير للأثر التفاعلي لمستوى الرفع المالي للشركة مع التدفقات النقدية التشغيلية للسهم .

β5 : تشير إلى مقدار بالزيادة (موجبة) أو بالانخفاض (سالبة) في قدرة أرباح السهم على تفسير التغيرات التي تحدث في سعر السهم .

β6:تشير إلى مقدار بالزيادة (موجبة) أو بالانخفاض (سالبة) في قدرة القيمة الدفترية للسهم على تفسير التغيرات التي تحدث في سعر السهم .

β7: تشير إلى مقدار بالزيادة (موجبة) أو بالانخفاض (سالبة) في قدرة التدفقات النقدية التشغيلية للسهم على تفسير التغيرات التي تحدث في سعر السهم .

وباقي المتغيرات كما سبق تعريفها .

٦/٥/٤/٢/٤/٥- نموذج اختبار الفرض الفرعي (H2c):

لاختبار اثر عمر للشركة على العلاقة بين تبني المعايير الدولية في مصر عام ٢٠١٥ وجودة الإفصاح المحاسبي (مقاسة بالمقدرة التقويمية للمعلومات المحاسبية) ، تم تعديل النموذج رقم (١) بإضافة متغير يرمز له بالرمز (AGE it) ، كما يتطلب الأمر تقدير الأثر التفاعلي بين هذا المتغير ومتغيرات صافي الدخل والقيمة الدفترية والتدفقات النقدية للسهم الواحد ، وذلك بضرب هذا المتغير في المتغيرات المستقلة بنموذج الانحدار ، وتم إجراء تحليل الانحدار المتعدد كما في (H2a) . وذلك قياسا على (Mangala،Uyar and Bayyurt,2013;Soliman,2013;Galani,et al.,2011 Taplur,et al.,2017;,2016) وبذلك تكون صياغة النموذج على النحو التالي :

$$Pit=\beta o+\beta 1EPSit+\beta 2BVPSit+\beta 3OCFPSit+\beta 4AGEit+\beta 5EPSit\times AGEit+\beta 6BVPSit\times AGEit+\beta 7OCFPSit\times AGEit+\beta 8EAS+\beta 9EPSit\times EAS+$$

B10BVPSit×EAS+β11OCFPSit×EAS+eit

AGEit: تشير لعمر الشركة .

EPSit×AGEit: تشير للأثر التفاعلي لعمر الشركة مع أرباح السهم .

BVPSit×AGEit: تشير للأثر التفاعلي لعمر الشركة مع القيمة الدفترية للسهم .

OCFPSit ×AGEit: تشير للأثر التفاعلي لعمر الشركة مع التدفقات النقدية التشغيلية للسهم .

β5 : تشير إلى مقدار بالزيادة (موجبة) أو بالانخفاض (سالبة) في قدرة أرباح السهم على تفسير التغيرات التي تحدث في سعر السهم .

β6:تشير إلى مقدار بالزيادة (موجبة) أو بالانخفاض (سالبة) في قدرة القيمة الدفترية للسهم على تفسير التغيرات التي تحدث في سعر السهم .

β7: تشير إلى مقدار بالزيادة (موجبة) أو بالانخفاض (سالبة) في قدرة التدفقات النقدية التشغيلية للسهم على تفسير التغيرات التي تحدث في سعر السهم .

وباقي المتغيرات كما سبق تعريفها .

٦/٥/٤/٢/٥- نموذج اختبار الفرض الثاني H2:

Pit=βo+β1EPSit+β2BVPSit+β3OCFPSit+β4SIZEit+β5EPSit×SIZEit+ β6BVPSit×SIZEit+β7OCFPSit ×SIZEit +β8LEVit+ β9EPSit×LEVit+β10BVPSit×LEVit+β11OCFPSit×LEVit+ β12AGEit+β13EPSit×AGEit+β14BVPSit×AGEit+β15OCFPSit ×AGEit+ β16EAS+β17EPSit×EAS+ β18BVPSit×EAS +β19OCFPSit×EAS +e it+

ومتغيرات هذا النموذج كما سبق تعريفها في نماذج اختبار الفرض الأول والفروض الفرعية للفرض الثاني .

٦/٥/٥- أدوات التحليل الإحصائي :

لاختبار فروض البحث ، استخدمت الباحثة تحليل الانحدار ، وتحديدا استخدم تحليل الانحدار الخطي المتعدد Multiple Linear Regression لاختبار الفروض لتقدير معلمات نماذج الانحدار الخاصة بكل فرض والتي سبق ذكرها من قبل ، وكذلك تحليل التباين ANOVA لاختبار معنوية النموذج باستخدام F-TEST ، وعند إجراء تحليل

الانحدار تم احتساب معامل تضخم التباين Tolerance Variance Inflation Factor (VIF) ، لكل متغير من المتغيرات المستقلة ، لبيان درجة الارتباط الخطي الذاتي المتعدد Multicollinearity بين كل ، أو بعض ، المتغيرات المستقلة ، واذا كانت إحصائية معامل التضخم اكبر من (١٠) أو مؤشر التباين المسموح به اقل من ٥% فان هذا يعني وجود ارتباط خطي ذاتي متعدد مرتفع بين المتغيرات ومن ثم زيادة تباين مقدرات الانحدار (بشير ،٢٠٠٣) . وتم استخدام اختبار T-TEST لاختبار معنوية معلمات الانحدار ، وتم إجراء تحليل الانحدار باستخدام برنامج SPSS.

٦/٥/٦- نتائج اختبار فروض البحث :

تتناول هذه الجزئية من البحث نتائج اختبار فروض البحث كما يلي :

١/٦/٥/٦- نتيجة اختبار الفرض الأول :

لاختبار اثر تبني معايير التقرير المالي الدولية في مصر عام ٢٠١٥ على المقدرة التقويمية للمعلومات المحاسبية ، تم صياغة الفرض الأول للبحث إحصائيا كفرض عدم HO على النحو التالي :

HO: لا يؤثر تبني معايير التقرير المالي الدولية في مصر عام ٢٠١٥ على جودة الإفصاح المحاسبي مقاسة بالمقدرة التقويمية للمعلومات المحاسبية .

ولاختبار هذا الفرض تم استخدام نموذج الانحدار رقم (١)

$$Pit = \beta o + \beta 1 EPSit + \beta 2 BVPSit + \beta 3 OCFPSit + \beta 4 EAS + \beta 5 EPSit \times EAS$$
$$\beta 6 BVPSit \times EAS + \beta 7 OCFPSit \times EAS + eit$$

ويوضح الجدول (٦-٥-١) نتائج تحليل نموذج الانحدار رقم (١) وذلك على النحو التالي :

جدول رقم (٦-٥-١)

نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد لاختبار H1

variables	معامل الانحدار β	قيمةT	مستوى المعنوية	TOLERANCE	VIF
CON	1.980	.984	.344		
EPS it	2.429	1.105	.027	.997	4.328
BVPS it	.183	.557	.042	.451	9.890
OCFPS it	1.099	7.442	.000	.417	5.359
EAS	5.326	1.657	.018	.076	8.254
EPSit×EAS	.007	.053	.039	.875	1.992
BVPSit×EAS	17.066	2.463	.000	.089	2.300
OCFPSit×EAS	.197	1.928	.035	.056	2.199
R^2=0.763 AdjR^2 = 0.760					
F=292.791		Sig=.000		N=400	

يتضح من الجدول (٦-٥-١) أن قيمة معامل التحديد (Adj R^2) والتي توضح المقدرة التفسيرية للنموذج ، والى أي مدى تفسر التغيرات في المتغير المستقل التغيرات التي تحدث في المتغير التابع ، وقد بلغت (٠.٧٦٠) مما يدل على ارتفاع المقدرة التفسيرية للنموذج ، وان المتغيرات المستقلة تفسر ٧٦% من التغير في سعر السهم ، كما يتضح أيضا من الجدول السابق عدم وجود المشكلة الإحصائية المعروفة بالارتباط الخطي المتعدد عند إجراء تحليل الانحدار نظرا لانخفاض معامل تضخم التباين (VIF) عن رقم ١٠ ، كما يتضح من الجدول السابق معنوية النموذج (Sig=0.000) ، وهو ما يمكنه تفسير التغيرات التي تطرا على المتغير التابع .

كما يتضح من الجدول (٦-٥-١) أن القيمة الإحصائية المحسوبة لمتغيرات (ربح السهم ، القيمة الدفترية للسهم ، التدفقات النقدية التشغيلية للسهم ، تطبيق معايير التقرير المالي الدولية في مصر عام ٢٠١٥ ، ربح السهم × تطبيق المعايير الدولية في مصر عام ٢٠١٥ ، القيمة الدفترية للسهم × تطبيق المعايير الدولية في مصر عام ٢٠١٥ ، التدفقات النقدية التشغيلية للسهم × تطبيق المعايير الدولية في مصر عام ٢٠١٥) بلغت (١.١٠٥،

٠.٥٥٧، ٧.٤٤٢، ١.٦٥٧، ٠.٠٥٣، ٢.٤٦٣، ١.٩٢٨) على التوالي وهى اكبر من القيمة الجدولية ، وبالتالي **رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل القائل بان المعلمة تختلف معنويا عن الصفر**، كما يتضح انخفاض القيمة الاحتمالية (Sig) لهذه المتغيرات عن ٥% ، حيث بلغت ٠.٠٢٧، ٠.٠٤٢ ،صفر، ٠.٠١٨، ٠.٠٣٩ ،صفر، ٠.٠٣٥) على التوالي. وهذا يعني وجود علاقة طردية معنوية بين سعر السهم وكل من ربح السهم والقيمة الدفترية للسهم والتدفقات النقدية التشغيلية للسهم وتطبيق المعايير الدولية بمصر، كذلك وجود علاقة طردية معنوية بين سعر السهم وكل من متغيرات (ربح السهم × تطبيق المعايير الدولية بمصر عام ٢٠١٥)، (القيمة الدفترية للسهم × تطبيق المعايير الدولية بمصر)، (التدفقات النقدية التشغيلية للسهم × تطبيق المعايير الدولية بمصر) ، مما يعني أن تبني معايير التقرير المالي الدولية بمصر عام ٢٠١٥ تسهم في زيادة المقدرة التقويمية لكل من الأرباح المحاسبية والقيمة الدفترية لحقوق الملكية والتدفقات النقدية التشغيلية، **ومن ثم قبول الفرض H1.**

وتتفق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه بعض الدراسات مثل (Suadiya,2017;Muller,2014; Ames,2013)، بينما تختلف مع ما توصلت إليه دراسات (Umobong and Akani,2015;Pascan,2014;Quta,2011 ,

، صالح ،٢٠١٧) ، وترى الباحثة أن هذه النتيجة ترجع إلى أن تبني معايير التقرير المالي الدولية بمصر عام ٢٠١٥ ، وهى معايير تتسم بالجودة العالية والشفافية ، سوف يؤدي إلى ادراك أصحاب المصلحة بسلامة ومصداقية القوائم المالية ، وانها تعكس الوضع المالي الحقيقي للشركة ، مما يترتب على ذلك تأثر أسعار الأسهم بشكل كبير بالمعلومات المحاسبية الموجودة في القوائم المالية ، وهذا يعني ارتفاع المقدرة التقويمية للمعلومات المحاسبية .

٢/٦/٥/٦- نتيجة اختبار الفرض الفرعي H2a :

لاختبار ما اذا كان تأثير تبني معايير التقرير المالي الدولية بمصر عام ٢٠١٥ على جودة الإفصاح المحاسبي للشركات المقيدة بالبورصة المصرية ، يختلف باختلاف حجم الشركة ، تم صياغة الفرض الفرعي الأول كفرض عدم H0 كما يلي :

HO: **لا يختلف تأثير تبني معايير التقرير المالي الدولية بمصر عام ٢٠١٥ على جودة الإفصاح المحاسبي مقاسة بالمقدرة التقويمية للمعلومات المحاسبية باختلاف حجم الشركة.** ولاختبار هذا الفرض تم استخدام نموذج الانحدار رقم (٢)

$$P_{it}=\beta o+\beta 1EPS_{it}+\beta 2BVPS_{it}+\beta 3OCFPS_{it}+\beta 4SIZE_{it}+\beta 5EPS_{it}\times SIZE_{it} + \beta 6BVPS_{it}\times SIZE_{it}+\beta 7OCFPS_{it}\times SIZE_{it} + \beta 8EAS+\beta 9EPS_{it}\times EAS +\beta 10BVPS_{it}\times EAS+\beta 11OCFPS_{it}\times EAS+ e_{it}$$

ويوضح الجدول رقم (٦-٥-٢) نتائج تحليل نموذج الانحدار رقم (٢) في الفترة **ما قبل تبني المعايير الدولية بمصر** ، ويوضح الجدول رقم (٦-٥-٣) نتائج تحليل نموذج الانحدار رقم (٢) في الفترة **ما بعد التبني.**

نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد لاختبار اثر حجم الشركة على العلاقة بين تأثير تبني معايير التقرير المالي الدولية بمصر عام ٢٠١٥ وجودة الإفصاح المحاسبي .

جدول رقم (٦-٥-٢) قبل التبني

variables	معامل الانحدار β	قيمة T	مستوى المعنوية	TOLERANCE	VIF
CON	-2.33	-3.341	0.100		
EPS it	3.950	.089	0.230	.002	166.42
BVPS it	5.186	1.635	0.421	.007	40.430
OCFPS it	1.113	6.556	0.363	.051	6.037
Size it	-4.315	-.610	0.288	.038	22.280
EPSit ×size it	-0.423	-2.898	0.335	.045	146.23
BVPSit×size it	-0.335	-.984	0.466	.037	121.78
OCFPSit×sizeit	-.0130	-1.345	0.244	.017	228.11
R^2 = 0.765 AdjR^2 =0.759					
F=162.015		Sig=.039		N=200	

جدول رقم (٦-٥-٣) بعد التبني

variables	معامل الانحدار β	قيمةT	مستوى المعنوية	TOLERANCE	VIF
CON	−0.536	−0.256	0.798		
EPS it	1.505	0.683	0.045	0.997	1.003
BVPS it	0.123	0.374	0.008	0.451	2.217
OCFPS it	1.062	2.914	0.000	0.417	2.399
Size it	0.081	0.656	0.012	0.875	1.143
EPSit ×size it	0.604	4.930	0.001	0.104	3.068
BVPSit×size it	0.300	2.498	0.013	0.539	1.450
OCFPSit×sizeit	2.930	7.841	0.000	0.210	1.725
EAS	1.089	3.188	0.033	0.059	7.396
EPSit×EAS	4.380	1.500	0.049	0.088	8.357
BVPSit×EAS	5.215	1.548	0.022	0.189	5.996
OCFPSit×EAS	0.274	6.935	0.019	0.083	4.951
R^2=0.817			AdjR²=0.811		
F=234.776	Sig=0.000		N=200		

ويتضح من الجدول رقم (٦-٥-٢) وجود المشكلة الإحصائية المعروفة بالارتباط الخطي المتعدد عند إجراء تحليل الانحدار نظرا لزيادة معامل تضخم التباين (VIF) عن رقم (١٠) وانخفاض مؤشر التباين المسموح به عن (٥%) ، بينما كل معاملات الانحدار غير معنوية أيضا ، كما تشير النتائج فيما يتعلق بالفترة ما قبل تبني المعايير الدولية بمصر إلى الاتي : أن المتغيرات الخاصة بالتفاعل بين حجم الشركة وكل من أرباح السهم والقيمة الدفترية للسهم والتدفقات النقدية التشغيلية للسهم لها تأثير سلبي غير معنوي على سعر السهم ، حيث كان معامل انحدار هذه المتغيرات ، سالبة وتساوي (-٠.٤٢٣ ، -٠.٣٣٥، -٠.١٣٠) على التوالي ، وكانت القيمة الاحتمالية (Sig) تزيد عن ٥% (٠.٣٣٥، ٠.٤٦٦، ٠.٢٤٤) على التوالي ، ومن ثم لم يؤثر حجم الشركة عندما يتفاعل مع متغيرات أرباح السهم والقيمة

الدفترية للسهم والتدفقات النقدية التشغيلية للسهم على سعر السهم في الفترة ما قبل تبني معايير التقرير المالي الدولية بمصر عام ٢٠١٥ .

بينما تشير النتائج فيما يتعلق بالفترة ما بعد تبني المعايير الدولية بمصر كما يتضح من الجدول (٦-٥-٣) إلى الاتي :

- عدم وجود المشكلة الإحصائية المعروفة بالارتباط الخطي المتعدد عند إجراء تحليل الانحدار نظرا لانخفاض معامل تضخم التباين (VIF) عن رقم (١٠) وزيادة مؤشر التباين المسموح به عن (٥%) ، بينما كل معاملات الانحدار معنوية أيضا .
- تم اختبار الفرق بين المقدرة التفسيرية لنموذجي الانحدار في كلا الفترتين ما قبل وما بعد التبني باستخدام احصائية z لCramer وذلك لتحديد ما إذا كان هناك فرق معنوي بينهما .

ويتم احتساب احصائية z ل Cramer بالمعادلة التالية:(Mohamed,et al.,2018)

$$Z = \frac{\hat{R}^2{}_1 - \hat{R}^2{}_2}{\sqrt{var(\hat{R}^2)_1 \; var(\hat{R}^2)_2}}$$

حيث تشير R^2 1 إلى المقدرة التفسيرية لنموذج الانحدار في الفترة ما قبل التبني ، بينما تشير R^2 2 إلى المقدرة التفسيرية لنموذج الانحدار في الفترة ما بعد التبني ، ويرمز var(R^2 1) إلى تباين المقدرة التفسيرية لنموذج الانحدار في الفترة ما قبل التبني ، بينما يرمز var(R^2 2) إلى تباين المقدرة التفسيرية لنموذج الانحدار في الفترة ما قبل التبني ، والتي يتم احتسابها بالمعادلة التالية :

$$var(\hat{R}^2) \sim \frac{4}{N}\hat{R}^2(1-\hat{R}^2)^2 - \left[1 - \frac{2(q+1)+3}{N}\right]$$

حيث تمثل N حجم العينة ، وتمثل q عدد المتغيرات.

وقد بلغت قيمة z المحتسبة -٢.٤٥ والتي تعتبر اقل من قيمة z الجدولية (١.٩٦) عند مستوى معنوية ٥% ، مما يعني ذلك رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل بوجود فرق معنوي بين المقدرة التفسيرية لنموذج الانحدار في الفترة ما قبل التبني و المقدرة التفسيرية لنموذج الانحدار في الفترة ما بعد التبني وذلك عند مستوى معنوية ٥%. ويتضح ذلك من خلال زيادة المقدرة التفسيرية لنموذج الانحدار في ظل الفترة

ما بعد التبني ، حيث بلغت ٠.٨١١ ، وذلك عن المقدرة التفسيرية لنموذج الانحدار في ظل الفترة ما قبل التبني ، حيث بلغت ٠.٧٥٩.

- أن المتغيرات الخاصة بالتفاعل بين حجم الشركة وكل من أرباح السهم والقيمة الدفترية للسهم والتدفقات النقدية التشغيلية للسهم لها تأثير إيجابي معنوي على سعر السهم ، حيث كانت معاملات انحدار هذه المتغيرات ، موجبة وتساوي (٠.٦٠٤، ٠.٣٠٠، ٢.٩٣٠) على التوالي ، وكانت القيمة الاحتمالية (Sig) تقل عن ٥% (٠.٠٠١، ٠.٠١٣، صفر) على التوالي ، ومن ثم يؤثر حجم الشركة عندما يتفاعل مع كل من أرباح السهم والقيمة الدفترية للسهم والتدفقات النقدية التشغيلية للسهم على سعر السهم في الفترة ما بعد تبني المعايير الدولية بمصر .ويتضح ذلك أيضا من قيمة معامل التحديد ($Adj\ R^2$) والتي توضح المقدرة التفسيرية للنموذج ، حيث بلغت ٠.٨١١ مما يدل على زيادة المقدرة التفسيرية للنموذج ، عن النموذج الأول حيث كانت قيمة معامل التحديد ($Adj\ R^2$) ٠.٧٦٠ ، مما يعني أن المتغيرات التفاعلية بين حجم الشركة وكل من الأرباح المحاسبية والقيمة الدفترية والتدفقات النقدية التشغيلية ، قد حسن من المقدرة التفسيرية للنموذج في ظل تبني معايير التقرير المالي الدولية بمصر عام ٢٠١٥.

وتخلص الباحثة من النتائج السابقة ، أن حجم الشركة يؤثر بشكل إيجابي على المقدرة التقويمية للمعلومات المحاسبية الخاصة بالأرباح والقيمة الدفترية والتدفقات النقدية التشغيلية وذلك بعد تبني الشركات المقيدة بالبورصة المصرية معايير التقرير المالي الدولية ، بينما لا يؤثر حجم الشركة على المقدرة التقويمية للمعلومات المحاسبية وذلك في الفترة ما قبل تبني المعايير الدولية بمصر عام ٢٠١٥ ، وبالتالي اثر حجم الشركة كمتغير تفاعلي على العلاقة بين تبني المعايير الدولية بمصر والمقدرة التقويمية للمعلومات المحاسبية ، مما يؤدي ذلك إلى **رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل H2a** ، وتتفق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسات(Taplur ;Foyeke,et al.,2015;Ghasempour and Yousof,؛ 2014 Djuminah,et al.,2017;,et al.,2017;) ، ويتعارض مع نتائج دراسات (Aljifri ,et al.,2014;Takhtaei and Mousavi,2012) .

وترى الباحثة أن هذه النتيجة ترجع إلى أن الشركات كبيرة الحجم تلتزم بتطبيق معايير التقرير المالي الدولية بشكل اكبر من غيرها من الشركات متوسطة وصغيرة الحجم ، وذلك

نظرا لارتباطها بعدد كبير من أصحاب المصالح ومطالبة بتوفير قدر كبير من المعلومات ولديها الإمكانيات المادية والبشرية التي تمكنها من إعداد القوائم المالية بشكل سليم طبقا لمعايير التقرير المالي الدولية، مما ينعكس ذلك على زيادة المقدرة التقويمية للمعلومات المحاسبية وارتفاع مستوى جودة الإفصاح المحاسبي .

٦/٥/٦/٣- نتيجة اختبار الفرض الفرعي H2b :

لاختبار ما اذا كان تأثير تبني معايير التقرير المالي الدولية بمصر عام ٢٠١٥ على جودة الإفصاح المحاسبي للشركات المقيدة بالبورصة المصرية ، يختلف باختلاف مستوى الرفع المالي للشركة ، تم صياغة الفرض الفرعي الثاني إحصائيا كفرض عدم H0 كما يلي :

HO: لا يختلف تأثير تبني معايير التقرير المالي الدولية بمصر عام ٢٠١٥ على جودة الإفصاح المحاسبي مقاسة بالمقدرة التقويمية للمعلومات المحاسبية باختلاف مستوى الرفع المالي للشركة . ولاختبار هذا الفرض تم استخدام نموذج الانحدار رقم (٣)

$$Pit=\beta o+\beta 1EPSit+\beta 2BVPSit+\beta 3OCFPSit+\beta 4LEVit+\beta 5EPSit\times LEVit+$$
$$\beta 6BVPSit\times LEVit+\beta 7OCFPSit\times LEVit+\beta 8EAS+\beta 9EPSit\times EAS+$$
$$\beta 10BVPSit\times EAS+\beta 11OCFPSit\times EAS+e\ it$$

ويوضح الجدول رقم (٦-٥-٤) نتائج تحليل نموذج الانحدار رقم (٣) في الفترة ما قبل تبني المعايير الدولية بمصر عام٢٠١٥ ، ويوضح الجدول رقم (٦-٥-٥) نتائج تحليل نموذج الانحدار رقم (٣) في الفترة ما بعد تبني المعايير الدولية بمصر.

نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد لاختبار اثر مستوى الرفع المالي للشركة على العلاقة بين تأثير تبني معايير التقرير المالي الدولية بمصر عام ٢٠١٥ وجودة الإفصاح المحاسبي.

جدول رقم (٦-٥-٤) قبل التبني

variables	معامل الانحدار β	قيمةT	مستوى المعنوية	TOLERANCE	VIF
CON	15.460	4.216	0.666		
EPS it	−8.094	−2.158	0.362	0.231	1.874
BVPS it	−0.623	−1.174	0.431	0.059	5.174
OCFPS it	−0.479	−5.458	0.256	0.534	7.488
LEV it	−43.12	−8.410	0.981	0.293	3.724
EPSit ×LEV it	11.649	6.539	0.765	0.068	0.025
BVPSit×LEV it	2.493	2.236	0.653	0.782	1.855
OCFPSit×LEVit	0.603	7.707	0.111	0.091	5.962
R_2=0.769 AdjR2=0.766					
F=162.931		Sig=0.044		N=200	

جدول رقم (٦-٥-٥) بعد التبني

variables	معامل الانحدار β	قيمةT	مستوى المعنوية	TOLERANCE	VIF
CON	3.301	1.443	0.134		
EPS it	4.730	1.500	0.674	0.991	1.009
BVPS it	0.101	0.311	0.266	0.450	3.223
OCFPS it	1.106	22.086	0.847	0.417	3.400
LEV it	0.004	-0.035	0.551	0.872	6.157
EPSit ×LEV it	0.406	3.177	0.000	0.991	9.001
BVPSit×LEV it	1.585	5.978	0.002	0.293	5.963
OCFPSit×LEVit	8.605	3.443	0.013	0.114	7.498
EAS	2.488	5.978	0.009	0.094	6.851
EPS It ×EAS	17.006	1.425	0.041	0.558	2.821
BVPS it × EAS	6.428	0.489	0.036	0.078	9.696
OCFPS it ×EAS	11.582	5.879	0.022	0.099	1.581
R2=0.823 AdjR2= 0.827					
F=242.618 Sig=0.001 N=200					

ويتضح من الجدول رقم (٦-٥-٤) عدم وجود المشكلة الإحصائية المعروفة بالارتباط الخطي المتعدد عند إجراء تحليل الانحدار نظرا لانخفاض معامل تضخم التباين (VIF) عن رقم (١٠) وزيادة مؤشر التباين المسموح به عن (٥%) ، بينما كل معاملات الانحدار غير معنوية أيضا ، كما تشير النتائج فيما يتعلق بالفترة ما قبل تبني المعايير الدولية بمصر عام ٢٠١٥ إلى الاتي :

أن المتغيرات الخاصة بالتفاعل بين مستوى الرفع المالي للشركة وكل من أرباح السهم والقيمة الدفترية للسهم والتدفقات النقدية التشغيلية للسهم لها تأثير إيجابي غير معنوي على سعر السهم ، حيث كان معامل انحدار هذه المتغيرات ، موجبة وتساوي (١١.٦٤٩، ٢.٤٩٣، ٠.٣٠٦) على التوالي ، وكانت القيمة الاحتمالية (Sig) تزيد عن ٥% (٠.٧٦٥، ٠.٦٥٣، ٠.١١١) على التوالي ، ومن ثم لم يؤثر مستوى الرفع المالي للشركة عندما

يتفاعل مع متغيرات أرباح السهم والقيمة الدفترية للسهم والتدفقات النقدية التشغيلية للسهم على سعر السهم في الفترة ما قبل تبني المعايير الدولية بمصر .

بينما تشير النتائج فيما يتعلق بالفترة ما بعد تبني المعايير الدولية بمصر كما يتضح من الجدول (٦-٥-٥) إلى الاتي :

- عدم وجود المشكلة الإحصائية المعروفة بالارتباط الخطي المتعدد عند إجراء تحليل الانحدار نظرا لانخفاض معامل تضخم التباين (VIF) عن رقم (١٠) وزيادة مؤشر التباين المسموح به عن (٥%) .
- تم اختبار الفرق بين المقدرة التفسيرية لنموذجي الانحدار في كلا الفترتين ما قبل وما بعد التبني باستخدام احصائية z لCramer وذلك لتحديد ما إذا كان هناك فرق معنوي بينهما . وقد بلغت قيمة z المحتسبة -١.٠٢ والتي تعتبر اقل من قيمة z الجدولية (١.٩٦) عند مستوى معنوية ٥% ، مما يعني ذلك **رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل** بوجود فرق معنوي بين المقدرة التفسيرية لنموذج الانحدار في الفترة ما قبل التبني و المقدرة التفسيرية لنموذج الانحدار في الفترة ما بعد التبني وذلك عند مستوى معنوية ٥%. ويتضح ذلك من خلال زيادة المقدرة التفسيرية لنموذج الانحدار في ظل الفترة ما بعد التبني ، حيث بلغت ٠.٨٢٧ ، وذلك عن المقدرة التفسيرية لنموذج الانحدار في ظل الفترة ما قبل التبني ، حيث بلغت ٠.٠.٧٦٦
- أن المتغيرات الخاصة بالتفاعل بين مستوى الرفع المالي للشركة وكل من أرباح السهم والقيمة الدفترية للسهم والتدفقات النقدية التشغيلية للسهم لها تأثير إيجابي معنوي على سعر السهم ، حيث كانت معاملات انحدار هذه المتغيرات ، موجبة وتساوي (٠.٤٠٦، ١.٥٨٥، ٨.٦٠٥) على التوالي ، وكانت القيمة الاحتمالية (Sig) تقل عن ٥% (صفر، ٠.٠٠٠٢، ٠.٠١٣) على التوالي ، ومن ثم يؤثر مستوى الرفع المالي للشركة عندما يتفاعل مع كل من أرباح السهم والقيمة الدفترية للسهم والتدفقات النقدية التشغيلية للسهم على سعر السهم في الفترة ما بعد تبني المعايير الدولية بمصر .ويتضح ذلك أيضا من قيمة معامل التحديد ($Adj\ R^2$) والتي توضح المقدرة التفسيرية للنموذج ، حيث بلغت ٠.٨٢٧ مما يدل على زيادة المقدرة التفسيرية للنموذج ، عن النموذج الأول حيث كانت قيمة معامل التحديد ($Adj\ R^2$)

0.760) ، مما يعني أن المتغيرات التفاعلية بين مستوى الرفع المالي للشركة وكل من الأرباح المحاسبية والقيمة الدفترية والتدفقات النقدية التشغيلية ، قد حسن من المقدرة التفسيرية للنموذج في ظل تبني معايير التقرير المالي الدولية بمصر عام ٢٠١٥ .

وتخلص الباحثة من النتائج السابقة ، أن مستوى الرفع المالي للشركة يؤثر بشكل إيجابي على المقدرة التقويمية للمعلومات المحاسبية الخاصة بالأرباح والقيمة الدفترية والتدفقات النقدية التشغيلية وذلك بعد تبني الشركات المقيدة بالبورصة المصرية معايير التقرير المالي الدولية، بينما لا يؤثر مستوى الرفع المالي للشركة على المقدرة التقويمية للمعلومات المحاسبية وذلك في الفترة ما قبل التبني ، وبالتالي اثر مستوى الرفع المالي للشركة كمتغير تفاعلي على العلاقة بين تبني المعايير الدولية بمصر والمقدرة التقويمية للمعلومات المحاسبية ، مما يؤدي ذلك إلى **رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل (H2b)** ، وتتفق هذه النتيجة مع ما توصلت اليه دراسات (Takhtaei,et al.,2014;Hassan,2014;Ghasempour and Yousof,2014; Chegini ,et al.,2016;Mangola,2016) ، ويتعارض مع نتائج دراسات (طلخان ،٢٠١٧، Uyar and Bayyurt,2013) .

وترى الباحثة أن هذه النتيجة ترجع إلى أن زيادة اعتماد الشركات على التمويل الخارجي وارتفاع مستوى الرفع المالي لديها ، يزيد من مستوى التزام هذه الشركات بتطبيق معايير التقرير المالي الدولية عند إعداد قوائمها المالية ، وذلك لمقابلة احتياجات المقرضين بشان توفير معلومات دقيقة وسليمة عن الأداء والوضع المالي للشركة حتى يستطيع هؤلاء المقرضين الاعتماد على هذه المعلومات في اتخاذ القرارات الخاصة بعقود الديون والشروط الخاصة بهذه العقود ، مما ينعكس ذلك على زيادة المقدرة التقويمية للمعلومات المحاسبية وارتفاع مستوى جودة الإفصاح المحاسبي وزيادة ثقة المتعاملين في سوق الأوراق في المعلومات التي تتضمنها التقارير المالية .

٦/٥/٤/٦- نتيجة اختبار الفرض الفرعي H2c :

لاختبار ما اذا كان تأثير تبني معايير التقرير المالي الدولية بمصر عام ٢٠١٥ على جودة الإفصاح المحاسبي للشركات المقيدة بالبورصة المصرية ، يختلف باختلاف عمر الشركة ، تم صياغة الفرض الفرعي الثالث إحصائيا كفرض عدم H0 كما يلي :

HO: لا يختلف تأثير تبني معايير التقرير المالي الدولية بمصر عام ٢٠١٥ على جودة الإفصاح المحاسبي مقاسة بالمقدرة التقويمية للمعلومات المحاسبية باختلاف عمر الشركة .ولاختبار هذا الفرض تم استخدام نموذج الانحدار رقم (٤)

$$Pit=\beta o+\beta 1EPSit+\beta 2BVPSit+\beta 3OCFPSit+\beta 4AGEit+\beta 5EPSit\times AGEit+$$
$$\beta 6BVPSit\times AGEit+\beta 7OCFPSit\times AGEit+\beta 8EAS+\beta 9EPSit\times EAS+$$
$$\beta 10BVPSit\times EAS+\beta 11OCFPSit\times EAS+eit$$

ويوضح الجدول رقم (٦-٥-٦) نتائج تحليل نموذج الانحدار رقم (٤) في الفترة ما قبل تبني المعايير الدولية بمصر ، ويوضح الجدول رقم (٦-٥-٧) نتائج تحليل نموذج الانحدار رقم (٤) في الفترة ما بعد التبني .

نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد لاختبار اثر عمر الشركة على العلاقة بين تأثير تبني معايير التقرير المالي الدولية بمصر عام ٢٠١٥ وجودة الإفصاح المحاسبي .

جدول رقم (٦-٥-٦) قبل التبني

variables	معامل الانحدار β	قيمةT	مستوى المعنوية	TOLERANCE	VIF
CON	11.926	5.661	0.371		
EPS it	1.928	6.166	0.452	0.403	2.479
BVPS it	3.121	1.216	0.125	0.055	8.338
OCFPS it	1.374	0.371	0.911	0.092	2.140
AGE it	0.323	0.380	0.674	0.629	9.839
EPS it ×AGE it	0.378	0.176	0.059	0.351	1.590
BVPSit×AGE it	0.274	0.207	0.071	0.065	2.850
OCFPSit×AGEit	0.150	0.044	0.097	0.091	4.130
R^2=0.768 AdjR^2=0.762					
F=132.121 Sig=0.045 N=200					

جدول رقم (٦-٥-٧) بعد التبني

variables	معامل الانحدار β	قيمةT	مستوى المعنوية	TOLERANCE	VIF
CON	−6.724	−1.884	0.060		
EPS it	−5.015	−1.573	0.193	0.990	1.010
BVPS it	−0.179	−0.544	0.088	0.452	2.210
OCFPS it	−1.098	− 21.706	0.071	0.417	2.396
AGE it	0.003	0.025	0.092	0.872	1.147
EPS it ×AGE it	−0.134	−1.305	0.230	0.995	1.005
BVPSit×AGE it	−0.082	−6.935	0.059	0.076	5.606
OCFPSit×AGEit	−0.020	−1.180	0.530	0.088	3.143
EAS	3.950	1.653	0.045	0.069	9.859
EPS it ×EAS	1.235	0.610	0.039	0.587	8.999
BVPS it×EAS	0.604	0.077	0.051	0.235	2.365
OCFPS it×EAS	17.056	11.705	0.044	0.874	4.213
R^2= 0.764 AdjR2=0.761					
F=235.930 Sig=0.000 N=200					

ويتضح من الجدول رقم (٦-٥-٦) عدم وجود المشكلة الإحصائية المعروفة بالارتباط الخطي المتعدد عند إجراء تحليل الانحدار نظرا لانخفاض معامل تضخم التباين (VIF) عن رقم (١٠) وزيادة مؤشر التباين المسموح به عن (٥%) ، بينما كل معاملات الانحدار غير معنوية أيضا ، كما تشير النتائج فيما يتعلق بالفترة ما قبل تبني المعايير الدولية بمصر إلى الاتي :

أن المتغيرات الخاصة بالتفاعل بين عمر الشركة وكل من أرباح السهم والقيمة الدفترية للسهم والتدفقات النقدية التشغيلية للسهم لها تأثير إيجابي غير معنوي على سعر السهم ، حيث كان معامل انحدار هذه المتغيرات ، موجبة وتساوي(٠.٣٧٨، ٠.٢٧٤ ، ٠.١٥٠) على التوالي ، وكانت القيمة الاحتمالية (Sig) تزيد عن ٥% (٠.٠٥٩ ، ٠.٠٧١ ، ٠.٠٩٧) على

التوالي ، ومن ثم لم يؤثر عمر الشركة عندما يتفاعل مع متغيرات أرباح السهم والقيمة الدفترية للسهم والتدفقات النقدية التشغيلية للسهم على سعر السهم في الفترة ما قبل تبني المعايير الدولية بمصر.

بينما تشير النتائج فيما يتعلق بالفترة ما بعد تبني المعايير الدولية بمصر كما يتضح من الجدول (٦-٥-٧) إلى الاتي :

- عدم وجود المشكلة الإحصائية المعروفة بالارتباط الخطي المتعدد عند إجراء تحليل الانحدار نظرا لانخفاض معامل تضخم التباين (VIF) عن رقم (١٠) وزيادة مؤشر التباين المسموح به عن (٥%) .
- تم اختبار الفرق بين المقدرة التفسيرية لنموذجي الانحدار في كلا الفترتين ما قبل وما بعد التبني باستخدام احصائية z لCramer وذلك لتحديد ما إذا كان هناك فرق معنوي بينهما . وقد بلغت قيمة z المحتسبة ٢.٨٨ والتي تعتبر اقل من قيمة z الجدولية (١.٩٦) عند مستوى معنوية ٥% ، مما يعني ذلك **قبول فرض العدم بعدم وجود فرق معنوي بين المقدرة التفسيرية لنموذج الانحدار في الفترة ما قبل التبني و المقدرة التفسيرية لنموذج الانحدار في الفترة ما بعد التبني وذلك عند مستوى معنوية ٥%.** ويتضح ذلك من خلال أنه لا توجد اختلافات كبيرة بين المقدرة التفسيرية لنموذج الانحدار في ظل الفترة ما بعد التبني ، حيث بلغت ٠.٧٦١، وذلك عن المقدرة التفسيرية لنموذج الانحدار في ظل الفترة ما قبل التبني ، حيث بلغت ٠.٧٦٢
- أن المتغيرات الخاصة بالتفاعل بين عمر الشركة وكل من أرباح السهم والقيمة الدفترية للسهم والتدفقات النقدية التشغيلية للسهم لها تأثير سلبي غير معنوي على سعر السهم ، حيث كانت معاملات انحدار هذه المتغيرات ، سالبة وتساوي (-٠.١٣٤ ، -٠.٠٨٢ ، -٠.٠٢٠) على التوالي ، وكانت القيمة الاحتمالية (Sig) تقل عن ٥% (٠.٢٣٠ ، ٠.٠٥٩ ،٠.٥٣٠) على التوالي ، ومن ثم لم يؤثر عمر الشركة عندما يتفاعل مع كل من أرباح السهم والقيمة الدفترية للسهم والتدفقات النقدية التشغيلية للسهم على سعر السهم في الفترة ما بعد تبني المعايير الدولية بمصر . ويتضح ذلك أيضا من قيمة معامل التحديد (Adj R2) والتي بلغت ٠.٧٦١ ، والتي لم تختلف كثيرا عن المقدرة التفسيرية للنموذج الأول (٠.٧٦٠) ، مما يعني أن

المتغيرات التفاعلية بين عمر الشركة وكل من الأرباح المحاسبية والقيمة الدفترية والتدفقات النقدية التشغيلية ، لم تحسن من المقدرة التفسيرية للنموذج في ظل تبني معايير التقرير المالي الدولية بمصر عام ٢٠١٥.

وتخلص الباحثة مما سبق ، أن عمر الشركة لم يؤثر على المقدرة التقويمية للمعلومات المحاسبية الخاصة بالأرباح والقيمة الدفترية والتدفقات النقدية التشغيلية وذلك سواء قبل أو بعد تبني الشركات المصرية لمعايير التقرير المالي الدولية ، وبالتالي لم يؤثر عمر الشركة كمتغير تفاعلي على العلاقة بين تبني المعايير الدولية بمصر والمقدرة التقويمية للمعلومات المحاسبية ، مما يؤدي ذلك إلى **قبول فرض العدم ورفض الفرض البديل (H2c)**، وتتفق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسات (Uyar and Bayyurt,2013;Soliman,2013;Galani,et al.,2011; Taplur,et al.,2017) ، وتتعارض مع نتائج دراسات (Alfraih and; Mangola,2016;Almutawa,2014)

وترى الباحثة أن هذه النتيجة ترجع إلى أن المتعاملين في سوق الأوراق المالية المصرية ، لا يأخذون في اعتبارهم عمر الشركة ، ولا تدخل تلك المعلومة في تقييم قراراتهم ، وبالتالي لم يكن لها مردود إيجابي على العلاقة الرئيسية محل الدراسة ، بالإضافة إلى أن الشركات قديمة العهد لها سمعتها وشهرتها في السوق ، وبالتالي لا تحتاج إلى بناء سمعه جيدة لها أو محاولة تحسين صورتها ومكانتها أمام المتعاملين في سوق الأوراق المالية وذلك من خلال الالتزام بتطبيق المعايير المحاسبية الجديدة وما يترتب عليه من تحسين درجة جودة الإفصاح المحاسبي ، ومن ناحية أخرى أن الشركات الحديثة قد تسعى إلى محاولة بناء سمعه جيدة لها في السوق من خلال إعداد قوائم مالية طبقا للمعايير المحاسبية الجديدة بحيث تظهر أدائها بشكل مميز ، ألا إنها قد لا يكون لديها الإمكانيات المادية والبشرية التي تمكنها من الالتزام بتطبيق المعايير المحاسبية الجديدة .

٦/٥/٦/٥- نتيجة اختبار الفرض الثاني H2:

لاختبار ما اذا كان تأثير تبني معايير التقرير المالي الدولية بمصر عام ٢٠١٥ على جودة الإفصاح المحاسبي للشركات المقيدة بالبورصة المصرية ، يختلف باختلاف كل من متغيرات حجم الشركة ومستوى الرفع المالي وعمر الشركة معا ، تم صياغة الفرض الثاني للبحث إحصائيا كفرض عدم H0 كما يلي :

HO: لا يختلف تأثير تبني معايير التقرير المالي الدولية بمصر عام ٢٠١٥ على المقدرة التقويمية للمعلومات المحاسبية باختلاف كل من حجم الشركة والرفع المالي وعمر الشركة معا .ولاختبار هذا الفرض تم استخدام نموذج الانحدار رقم (٥)

$$Pit=\beta o+\beta 1EPSit+\beta 2BVPSit+\beta 3OCFPSit+\beta 4SIZEit+\beta 5EPSit\times SIZEit +\beta 6BVPSit\times SIZEit+\beta 7OCFPSit\times SIZEit+ \beta 8LEVit+\beta 9EPSit\times LEVit+ \beta 10BVPSit\times LEVit+\beta 11OCFPSit \times LEVit+ \beta 12AGEit+\beta 13EPSit\times AGEit+\beta 14BVPSit\times AGEit+\beta 15OCFPSit \times AGEit+ \beta 16EAS+\beta 17EPSit\times EAS+ \beta 18BVPSit\times EAS+\beta 19OCFPSit\times EAS +e it$$

ويوضح الجدول رقم (٦-٥-٨) نتائج تحليل نموذج الانحدار رقم (٤) في الفترة ما قبل تبني المعايير الدولية بمصر ، ويوضح الجدول رقم (٦-٥-٩) نتائج تحليل نموذج الانحدار رقم (٤) في الفترة ما بعد التبني .

نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد لاختبار اثر كل من متغيرات حجم الشركة والرفع المالي وعمر الشركة معا على العلاقة بين تأثير تبني معايير التقرير المالي الدولية بمصر عام ٢٠١٥ وجودة الإفصاح المحاسبي .

جدول رقم(٦-٥-٨) قبل التبني

variables	معامل الانحدار β	قيمةT	مستوى المعنوية	TOLERANCE	VIF
CON	11.926	5.661	0.371		
EPS it	0.005	0.051	0.235	0.088	5.663
BVPS it	5.381	1.504	0.068	0.925	8.211
OCFPS it	−0.758	−0.182	0.095	0.213	1.235
SIZE it	6.436	0.029	0.852	0.056	3.254
LEV it	3.346	0.254	0.325	0.487	1.245
AGE it	−5.026	−2.573	0.668	0.068	7.359
SIZE it ×EPS it	8.095	2.168	0.524	0.095	2.658
SIZE it×BVPSit	0.638	1.728	0.082	0.524	6.457

SIZE it×OCFPSit	0.482	5.635	0.997	0.112	2.998
LEV it ×EPS it	−11.635	−2.236	0.745	0.336	6.478
LEV it×BVPSit	−2.483	−7.725	0.065	0.478	4.257
LEV it×OCFPSit	−2.926	−10.090	0.412	0.053	9.265
AGEit×EPS it	3.952	1.635	0.088	0.067	1.590
AGEit×BVPSit	1.112	0.820	0.185	0.099	4.314
AGEit×OCFPSit	4.528	2.899	0.715	0.556	2.223
R^2 =0.757	AdjR^2= 0.762				
F=145.225	Sig=0.025	N=200			

Variables	معامل الانحدار β	قيمةT	مستوى المعنوية	TOLERANCE	VIF
CON	−15.256	−4.261	0.056		
EPS it	5.247	3.478	0.022	0.231	4.382
BVPS it	0.134	0.368	0.048	0.055	2.300
OCFPS it	1.005	0.057	0.147	0.115	2.105
SIZE it	4.370	3.145	0.018	0.564	9.890
LEV it	3.013	2.882	0.032	0.183	6.504
AGE it	0.102	0.356	0.099	0.380	1.992
SIZE it ×EPS it	17.056	11.806	0.001	0.073	5.816
SIZE it×BVPSit	0.325	2.499	0.000	0.469	2.498
SIZEit×OCFPSit	2.953	4.923	0.041	0.666	1.872
LEV it ×EPS it	38.645	5.922	0.033	0.067	5.172
LEV it×BVPSit	0.195	1.958	0.009	0.098	7.488

LEV it×OCFPSit	1.575	6.426	0.023	0.511	9.298
AGEit×EPS it	0.134	−1.305	0.011	0.085	8.759
AGEit×BVPSit	0.082	−6.935	0.048	0.741	5.947
AGEit×OCFPSit	0.020	−1.180	0.021	0.342	3.725
EAS	15.458	4.254	0.008	0.057	1.007
EPS it ×EAS	8.094	2.581	0.017	0.914	2.210
BVPS it×EAS	0.632	1.472	0.039	0.071	9.426
OCFPS it×EAS	0.478	5.854	0.049	0.199	1.154
R^2 =0.835		AdjR^2= 0.831			
F=389.782		Sig=0.000		N=200	

جدول (٦-٥-٩) بعد التبني

ويتضح من الجدول رقم (٦-٥-٨) عدم وجود المشكلة الإحصائية المعروفة بالارتباط الخطي المتعدد عند إجراء تحليل الانحدار نظرا لانخفاض معامل تضخم التباين (VIF) عن رقم (١٠) وزيادة مؤشر التباين المسموح به عن (٥%) ، بينما كل معاملات الانحدار غير معنوية أيضا ، كما تشير النتائج فيما يتعلق بالفترة ما قبل تبني المعايير الدولية بمصر إلى الاتي :

أن المتغيرات الخاصة بالتفاعل سواء بين حجم أو عمر الشركة وكل من أرباح السهم والقيمة الدفترية للسهم والتدفقات النقدية التشغيلية للسهم لها تأثير إيجابي غير معنوي على سعر السهم ، حيث كان معامل انحدار هذه المتغيرات موجبة وتساوي على التوالي (٨.٠٩٥، ٠.٦٣٨، ٠.٤٨٢، ٣.٩٥٢، ١.١١٢، ٤.٥٢٨) على التوالي ، وكانت القيمة الاحتمالية (Sig) تزيد عن ٥% (٠.٥٢٤، ٠.٠٨٢، ٠.٩٩٧، ٠.٠٨٨، ٠.١٨٥، ٠.٧١٥) على التوالي ، بينما يوجد تاثير سلبي غير معنوي للمتغيرات الخاصة بالتفاعل بين الرفع المالي وكل من أرباح السهم والقيمة الدفترية للسهم والتدفقات النقدية التشغيلية للسهم على سعر السهم ، حيث كان معامل انحدار هذه المتغيرات موجبة وتساوي على التوالي (-١١.٦٣٥، -٢.٤٨٣، -٢.٩٢٦) ، وكانت القيمة الاحتمالية (Sig) تزيد عن ٥% (٠.٧٤٥، ٠.٠٦٥، ٠.٤١٢) على التوالي ، ومن ثم لا يوجد تأثير للخصائص التشغيلية للشركة مجتمعة عندما

تتفاعل مع متغيرات أرباح السهم والقيمة الدفترية للسهم والتدفقات النقدية التشغيلية للسهم على سعر السهم في الفترة ما قبل تبني المعايير الدولية بمصر.

بينما تشير النتائج فيما يتعلق بالفترة ما بعد تبني المعايير الدولية بمصر كما يتضح من الجدول (٦-٥-٩) إلى الاتي :

- عدم وجود المشكلة الإحصائية المعروفة بالارتباط الخطي المتعدد عند إجراء تحليل الانحدار نظرا لانخفاض معامل تضخم التباين (VIF) عن رقم (١٠) وزيادة مؤشر التباين المسموح به عن (٥%) .
- تم اختبار الفرق بين المقدرة التفسيرية لنموذجي الانحدار في كلا الفترتين ما قبل وما بعد التبني باستخدام احصائية z لCramer وذلك لتحديد ما إذا كان هناك فرق معنوي بينهما . وقد بلغت قيمة z المحتسبة – ٣.١٢ والتي تعتبر اقل من قيمة z الجدولية (١.٩٦) عند مستوى معنوية ٥% ، مما يعني ذلك **رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل بوجود فرق معنوي بين المقدرة التفسيرية لنموذج الانحدار في الفترة ما قبل التبني و المقدرة التفسيرية لنموذج الانحدار في الفترة ما بعد التبني وذلك عند مستوى معنوية ٥%.** ويتضح ذلك من خلال زيادة المقدرة التفسيرية لنموذج الانحدار في ظل الفترة ما بعد التبني ، حيث بلغت ٠.٨٣١، وذلك عن المقدرة التفسيرية لنموذج الانحدار في ظل الفترة ما قبل التبني ، حيث بلغت ٠.٧٦٢.
- أن المتغيرات الخاصة بالتفاعل سواء بين حجم الشركة أو الرفع المالي أو عمر الشركة وكل من أرباح السهم والقيمة الدفترية للسهم والتدفقات النقدية التشغيلية للسهم لها تأثير إيجابي معنوي على سعر السهم ، حيث كانت معاملات انحدار هذه المتغيرات ، موجبة وتساوي (١٧.٠٥٦ ، ٠.٣٢٥ ، ٢.٩٥٣ ، ٣٨.٦٤٥ ، ٠.١٩٥ ، ١.٥٧٥ ، ٠.١٣٤، ٠.٠٨٢، ٠.٠٢٠) على التوالي ، وكانت القيمة الاحتمالية (Sig) تقل عن ٥% (٠.٠٠١، صفر، ٠.٠٤١، ٠.٠٣٣، ٠.٠٠٩، ٠.٠٢٣، ٠.٠١١، ٠.٠٤٨، ٠.٠٢١) على التوالي ، ومن ثم يوجد تأثير للخصائص التشغيلية للشركة مجتمعة عندما تتفاعل مع متغيرات أرباح السهم والقيمة الدفترية للسهم والتدفقات النقدية التشغيلية للسهم على سعر السهم في الفترة ما بعد تبني المعايير الدولية بمصر. ويتضح ذلك أيضا من قيمة معامل التحديد (Adj R2)

والتي توضح المقدرة التفسيرية للنموذج ، حيث بلغت ٠.٨٣١ مما يدل على زيادة المقدرة التفسيرية للنموذج ، عن النموذج الأول حيث كانت قيمة معامل التحديد Adj (R2) 0.760 ، مما يعني أن المتغيرات التفاعلية بين الخصائص التشغيلية للشركة وكل من الأرباح المحاسبية والقيمة الدفترية والتدفقات النقدية التشغيلية ، قد حسن من المقدرة التفسيرية للنموذج في ظل تبني معايير التقرير المالي الدولية بمصر عام ٢٠١٥ .

وتخلص الباحثة مما سبق ، أن الخصائص التشغيلية للشركة وهى حجم وعمر الشركة والرفع المالي بصورة مجتمعة تؤثر بشكل إيجابي على المقدرة التقويمية للمعلومات المحاسبية الخاصة بالأرباح والقيمة الدفترية والتدفقات النقدية التشغيلية وذلك بعد تبني الشركات المقيدة بالبورصة المصرية معايير التقرير المالي الدولية ، بينما لا تؤثر هذه الخصائص على المقدرة التقويمية للمعلومات المحاسبية وذلك في الفترة ما قبل تبني المعايير الدولية بمصر عام ٢٠١٥ ، وبالتالي أثرت الخصائص التشغيلية للشركة مجتمعة كمتغير تفاعلي على العلاقة بين تبني المعايير الدولية بمصر والمقدرة التقويمية للمعلومات المحاسبية ، **مما يؤدي ذلك إلى رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل (H2).**

٦/٦- نتائج البحث والتوصيات ومجالات البحث المقترحة :

يتناول هذا الجزء من البحث نتائج البحث ، والتوصيات ، ومجالات البحث المقترحة ، وذلك على النحو التالي :

١/٦/٦- نتائج البحث :

تناول البحث دراسة واختبار العلاقة بين تبني ٢٠١٥ معايير التقرير المالي الدولية في مصر عام ٢٠١٥ ، وجودة الإفصاح المحاسبي ، كما تناول البحث دراسة واختبار ما اذا كانت هذه العلاقة التأثيرية تختلف باختلاف حجم وعمر الشركة ومستوى الرفع المالي ، كمتغيرات معدلة للعلاقة الرئيسية محل الدراسة ، وذلك من خلال مدخل نظري وأخر تطبيقي بالتطبيق على بعض الشركات المقيدة بالبورصة المصرية . ويمكن بلورة اهم نتائج البحث ، بشقية النظري والتطبيقي على النحو التالي :

- خلص البحث في شقة النظري إلى اختلاف نتائج الدراسات حول تأثير تبني معايير التقرير المالي الدولية في مصر عام ٢٠١٥ على جودة الإفصاح المحاسبي . فهناك أراء ترى أن تبني معايير التقرير المالي الدولية في مصر عام ٢٠١٥ ، قد

زاد من درجة جودة الإفصاح المحاسبي ، بينما يرى أخرون أن تبني معايير التقرير المالي الدولية في مصر عام ٢٠١٥ يخفض من درجة جودة الإفصاح المحاسبي ، أو عدم تأثرها من الأساس . وان اختلاف الدراسات فيما بينها هو اختلاف منطقي . وذلك لاختلاف البيئات التي تم فيها إجراء هذه الدراسات من حيث درجة التزام الشركات بتطبيق المعايير المحاسبية ومدى وجود تفسيرات وإرشادات توضيحية خاصة بهذه المعايير ومدى التشابه الموجود بين المعايير الدولية والمعايير المحلية الخاصة بالدولة التي أجريت فيها الدراسة . فضلا عن اختلاف الدراسات فيما بينها من حيث المتغيرات واختيار العينات .

- فيما يتعلق بتأثير كل من حجم الشركة ومستوى الرفع المالي للشركة وعمر الشركة كمتغيرات معدلة للعلاقة الرئيسية محل الدراسة ، خلص البحث في شقه النظري إلى أن الشركات كبيرة الحجم يرتبط بها عدد اكبر من أصحاب المصالح ، لذلك يرتفع لديها مستوى الالتزام بمعايير التقارير المالية الدولية ، وينعكس ذلك على ارتفاع مستوى جودة الإفصاح المحاسبي لديها ، كما انتهى البحث في شقه النظري إلى أن هناك اختلاف في نتائج الدراسات التي تناولت اثر كل من الرفع المالي وعمر الشركة على العلاقة بين تبني معايير التقارير المالية الدولية وجودة الإفصاح المحاسبي ، فبعض الدراسات توصلت إلى وجود اثر إيجابي لكل من الرفع المالي وعمر الشركة على هذه العلاقة ، بينما توصلت بعض الدراسات الأخرى إلى عدم وجود تأثير أو وجود تأثير سلبي لكل من الرفع المالي وعمر الشركة على هذه العلاقة .
- خلص البحث في شقه التجريبي إلى أنه يوجد تأثير إيجابي ومعنوي لتبني معايير التقرير المالي الدولية عام ٢٠١٥ على المقدرة التقويمية لكل من الأرباح المحاسبية والقيمة الدفترية لحقوق الملكية والتدفقات النقدية التشغيلية في بيئة الممارسة العملية المصرية .
- فيما يتعلق بالأثر التفاعلي لمتغير حجم الشركة ، على العلاقة محل الدراسة . انتهى البحث إلى وجود تأثير إيجابي معنوي على العلاقة بين تبني معايير التقرير المالي الدولية في مصر عام ٢٠١٥ والمقدرة التقويمية للمعلومات المحاسبية ، وقد يرجع ذلك إلى أن الشركات كبيرة الحجم تلتزم بتطبيق معايير التقرير المالي الدولية

بمصر عام ٢٠١٥ بشكل اكبر من غيرها من الشركات متوسطة وصغيرة الحجم ، وذلك لارتباطها بعدد كبير من أصحاب المصالح وليها الإمكانيات المادية والبشرية التي تمكنها من إعداد القوائم المالية بشكل سليم طبقا لمعايير التقرير المالي الدولية ، مما ينعكس ذلك على زيادة المقدرة التقويمية للمعلومات المحاسبية وارتفاع مستوى جودة الإفصاح المحاسبي .

- فيما يتعلق بالأثر التفاعلي لمتغير مستوى الرفع المالي للشركة ، على العلاقة محل الدراسة . خلص البحث إلى وجود تأثير إيجابي معنوي على العلاقة بين تبني معايير التقرير المالي الدولية بمصر عام ٢٠١٥ والمقدرة التقويمية للمعلومات المحاسبية ، ويرجع ذلك إلى أن زيادة اعتماد الشركات على التمويل الخارجي يزيد من مستوى التزامها بتطبيق معايير التقرير المالي الدولية عند إعداد قوائمها المالية، وذلك لمقابلة احتياجات المقرضين بشان توفير معلومات دقيقة وسليمة عن الوضع المالي للشركة ،مما ينعكس ذلك على زيادة المقدرة التقويمية للمعلومات المحاسبية وارتفاع مستوى جودة الإفصاح المحاسبي .
- فيما يتعلق بالأثر التفاعلي لمتغير عمر الشركة ، على العلاقة محل الدراسة . خلص البحث إلى عدم وجود تأثير على العلاقة بين تبني معايير التقرير المالي الدولية بمصر عام ٢٠١٥ والمقدرة التقويمية للمعلومات المحاسبية ، وقد يرجع ذلك إلى أن الشركات قديمة العهد لها سمعتها وشهرتها في السوق ، وبالتالي لا تحتاج إلى بناء سمعة جيدة لها أو محاولة تحسين صورتها ومكانتها أمام المتعاملين في سوق الأوراق المالية من خلال الالتزام بتطبيق المعايير المحاسبية الجديدة ، ومن ناحية أخرى أن الشركات الحديثة قد تسعى إلى محاولة بناء سمعة جيدة لها في السوق من خلال إعداد قوائم مالية طبقا للمعايير المحاسبية الجديدة بحيث تظهر أدائها بشكل مميز ، إلا إنها قد لا يكون لديها الإمكانيات المادية والبشرية التي تمكنها من الالتزام بتطبيق المعايير المحاسبية الجديدة.
- كما انتهى البحث في شقة التطبيقي إلى إنه يختلف تأثير تبني معايير التقرير المالي الدولية في مصر عام ٢٠١٥ على جودة الإفصاح المحاسبي باختلاف كل من هذه المتغيرات معاً ، حيث اتضح أن الخصائص التشغيلية للشركة وهى حجم وعمر الشركة والرفع المالي بصورة مجتمعة تؤثر بشكل إيجابي على المقدرة التقويمية

للمعلومات المحاسبية الخاصة بالأرباح والقيمة الدفترية والتدفقات النقدية التشغيلية وذلك بعد تبني الشركات المقيدة بالبورصة المصرية معايير التقرير المالي الدولية .

٢/٦/٦- توصيات البحث :

استنادا إلى نتائج البحث ، وفي ضوء حدوده ، توصي الباحثة بما يلي :

- الزام هيئة الرقابة المالية المصرية لكافة الشركات التي تسجل أوراقها المالية في البورصة بتطبيق معايير التقرير المالي الدولية ، خاصة بعد أن أظهرت نتائج العديد من الدراسات الأثار الإيجابية لهذه المعايير في تحسين درجة جودة الإفصاح المحاسبي ، وتحقيق العديد من المنافع للمستثمرين ، وتحسين فعالية الأسواق المالية.
- العمل على زيادة وعى العاملين بالشركات المقيدة بالبورصة المصرية فيما يتعلق بمعايير التقرير المالي الدولية وقواعد الإفصاح الواردة فيها ، من خلال ورش العمل والدورات التدريبية والندوات العلمية للمحاسبين في هذه المعايير ، وتدريسها في الجامعات المصرية .
- ضرورة متابعة الشركات للتطورات التي تحدث في معايير التقرير المالي الدولية، وذلك بهدف تحسين درجة جودة الإفصاح المحاسبي وتخفيض عدم تماثل المعلومات مما يزيد من ثقة المستثمرين بالقوائم المالية .
- ضرورة اهتمام الشركات كبيرة الحجم والشركات التي يرتفع لديها مستوى الرفع المالي ، بمتابعة احدث إصدارات معايير التقرير المالي الدولية، وتدريب محاسبيها على التطبيق السليم لها .
- إنشاء تنظيم مهني مستقل يختص بإصدار معايير المحاسبة المصرية ، تتمثل مهمته في إصدار وتطوير معايير المحاسبة المصرية باستمرار وذلك بما يتوافق مع احدث إصدارات معايير التقارير المالية الدولية .
- ضرورة أن تحتفظ البورصة المصرية وهيئة الرقابة المالية بقواعد بيانات غلى غرار البورصات العالمية ذات بعد مالي ومحاسبي مثل إدارة الأرباح والخصائص التشغيلية .

٦/٦/٣- مجالات البحث المقترحة :

بناء على ما خلصت اليه الباحثة في الدراسة النظرية والتطبيقية من نتائج البحث ، وفقا لحدود البحث ، تقترح الباحثة عدد من مجالات البحث المستقبلية ، على النحو التالي :

- اثر تبني معايير التقرير المالي الدولية في مصر عام ٢٠١٥ على تكلفة حقوق الملكية وتكلفة الديون .
- اثر هيكل الملكية وجودة المراجعة على العلاقة بين تبني معايير التقرير المالي الدولية في مصر عام ٢٠١٥ وجودة الإفصاح المحاسبي .
- العلاقة بين تبني معايير التقرير المالي الدولية بمصر عام ٢٠١٥ وبعض المقاييس البديلة لجودة الإفصاح المحاسبي في ظل تعدد نماذج قياسها مثل جودة الأرباح المحاسبية ، حجم ومستوى الإفصاح المحاسبي الإجباري والاختياري ، الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية .
- اثر تبني معايير التقرير المالي الدولية بمصر عام ٢٠١٥ على جودة الإفصاح المحاسبي في قطاع التمويل.

- **المراجع :**

أولا : المراجع العربية :

١- أبو الخير ، مدثر طه ، (٢٠٠٧)، " اثر معايير المحاسبة الدولية والعوامل النظامية على جودة التقارير المالية ، دراسة ميدانية عن تطبيق معيار الانخفاض في قيمة الأصول "، **المجلة العلمية للتجارة والتمويل** ، كلية التجارة ، جامعة طنطا ، المجلد الثاني ، العدد الثاني ، ص:٣-٥٩.

٢- أحمد ، ولاء ربيع عبد العظيم ،(٢٠١٣) ، " التجارب الدولية لتطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) في ضوء النشر الإلكتروني للقوائم المالية "، **مجلة الفكر المحاسبي** ، كلية التجارة ، جامعة عين شمس ، الجزء الأول ، السنة السابعة عشر ، أكتوبر ، ص:١٦٩-١٩٨.

٣- الزعبي ، علي عبد الله ، و حسن محمود الشطناوي ، (٢٠١٢) ،" تأثير تغيرات معايير إعداد التقارير المالية الدولية على جودة المعلومات المالية : دراسة ميدانية " ، **مجلة العلوم الإدارية والاقتصادية** ، كلية الاقتصاد والإدارة – جامعة القصيم ، مجلد ٥، عدد٢، ص:٢٢١-٢٥٠.

٤- اللائحة التنفيذية لقانون سوق راس المال رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ، " قرار وزير التجارة الخارجية رقم (١٣٥) لسنة ١٩٩٣ بإصدار اللائحة التنفيذية لقانون سوق راس المال الصادر بالقانون رقم (٩٥) لسنة ١٩٩٢" ، الوقائع المصرية ، ع ٩٦،١٩٩٣.

٥- بشير ، سعد زغلول ، ٢٠٠٣، دليلك إلى البرنامج الإحصائي SPSS ، الإصدار العاشر Version 10 المعهد العربي للتدريب والبحوث الإحصائية ، بغداد .

٦- جابر ، محمد حسين ، (٢٠١٧)، " العلاقة بين معايير التقارير المالية الدولية والمعايير المصرية وانعكاساتها على البيئة المصرية "، **المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية**، كلية التجارة بالإسماعيلية –جامعة قناة السويس، مجلد رقم (٨)،ملحق، ص:٤٨٠-٥١١.

٧- جبار ،ناظم شعلان ، "التدقيق المحاسبي الدولي والبيئة العراقية – متطلبات التوافق والتطبيق (دراسة مقارنة) "، **مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية** ، المجلد ١٨، العدد ٢،٢٠١٦.

٨- زكي ، نهى محمد ،(٢٠١٨)، **اثر جودة المراجعة الخارجية على الحد من السلوك الانتهازي للإدارة ومنع الغش بالقوائم المالية** ، دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية التجارة – جامعة الإسكندرية.

٩- سالم ، مجدي محمد ، توفيق معايير المحاسبة والمراجعة العربية وأثره على جودة الأداء المهني في الدول العربية ، **المؤتمر الرابع : توفيق بيئات عمل منظمات الأعمال**

أداة التكامل الإقتصادي والعربي في مواجهة تحديات العولمة ، كلية التجارة ، جامعة الإسكندرية، سبتمبر ٢٠٠٤ .

١٠- صالح ، ابو الحمد مصطفى ، (٢٠١٧)،" اثر معايير المحاسبة المصرية المعدلة علم ٢٠١٥ على جودة التقارير المالية "، **مجلة البحوث التجارية المعاصرة** ، كلية التجارة – جامعة سوهاج ، المجلد ٣١، العدد سبتمبر ٢٠١٧، ص:١-٤٧.

١١- طلخان ، السيدة مختار عبد الغني ،(٢٠١٧)، **اثر تبني معايير التقرير المالي الدولية على العلاقة بين المعلومات المحاسبية وقياس قيمة الشركة مع التطبيق على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية** ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية التجارة ، جامعة الإسكندرية .

١٢- عبد الرحمن ، احمد رجب عبد الملك، (٢٠١٣) ، " قياس مدى تحقق الشفافية والإفصاح في التقارير المالية المنشورة للشركات المتداولة في سوق الأسهم السعودي "، **المجلة العلمية لجامعة الملك فيصل ، العلوم الإنسانية والإدارية** ، مجلد ١٤، عدد١ ، ص:٢٣٧-٢٨٥.

١٣- عبد الوهاب ، وائل محمد ، و السيد عبد النبي السيد القرنشاوي ، (٢٠١٧)، " قياس اثر تطبيق المعايير الدولية على الجودة المحاسبية من منظور العميل " ، **المجلة المصرية للدراسات التجارية** ، كلية التجارة – جامعة المنصورة ، مجلد ٤١، عدد٣، ص:١-٤٨.

١٤- عزب ، محمد عبد العزيز عبد الله ، (١٩٩٨)، " دور معايير المحاسبة المصرية في تنشيط سوق الاوراق المالية "، **مؤتمر استراتيجيات تنمية القدرات**

الذاتية والتنافسية للاقتصاد المصري – المدخل للقرن الحادي والعشرين ، كلية التجارة ، جامعة الزقازيق ، ص:١٢٣-١٦٥.

١٥- قانون سوق راس المال رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢.

١٦- "قرار وزير الاستثمار رقم ١١٠ لسنة ٢٠١٥ بإصدار المعايير المحاسبية "، الطبعة الأولى ، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية ، ٢٠١٥.

١٧- " قرار وزير التجارة الخارجية رقم ٣٤٥ لسنة ٢٠٠٢ بتعديل بعض أحكام القرار رقم ٥٠٣ لسنة ١٩٩٧ بشان معايير المحاسبة المصرية " ، الوقائع المصرية ، ملحق للجريدة الرسمية ، العدد ١٢٩ (تابع)، الصادر في ٩ يونيه ٢٠٠٢، ٢-٨٧.

١٨- محمد، عبد الله محمد ناجي ، (٢٠١٣) ، " دور جودة الإفصاح المحاسبي في تنشيط سوق الأوراق المالية : دراسة تحليلية " ، **المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية** ، كلية التجارة بالإسماعيلية – جامعة قناة السويس ، ص:١٥٥-١٧٦.

١٩- معايير المحاسبة المصرية ، " قرار وزير الاقتصاد رقم ٥٠٣ لسنة ١٩٩٧ بشان معايير المحاسبة المصرية وتعديلات نماذج القوائم المالية لشركات المساهمة والتوصية بالأسهم"، الطبعة الثانية ، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية ، ١٩٩٧.

٢٠- نوفل ، مدحت عبد الرشيد ، (٢٠١٣)، " اثر تطبيق معايير التقارير المالية الدولية على جودة الإفصاح المحاسبي للشركات الاستثمارية في سوق الأوراق المالية (دراسة تطبيقية) "، **مجلة المحاسبة المصرية** ، كلية التجارة ، جامعة القاهرة ، العدد السادس ، السنة الثالثة ، ص:٥٦٣-٦١١.

ثانيا : المراجع الأجنبية :

- Abata, Matthew A., 2015. " Imoact of IFRS on Financial reporting practices in Nigeria (A case of KPMG) , **Global Journal of Contemporary Research in Accounting , Auditing and Business Ethics** , vol.1,iss.1,pp.263-281.

- Alfraih ,Mishari M. and Abdullah M. Almutawa,2014. " Firm Specific Characteristics and Corporate Financial disclosure : evidence from an emerging market ", international journal of accounting and taxation , vol.2,no.3,pp.55-78.

- Aljifri,Khaled Abdulkareem Alzarouni , Chewng and Mohammad Iqbal Tahir ,2014. " The Association between firm characteristics and corporate financial disclosures : evidence from UAE companies ", **the international journal of business and finance research** , vol.8,no.2,pp.101-124.

- Ames, Daniel,2013." IFRS Adoption and Accounting Quality : the case of south Africa "**, Journal of Applied Economics and Business Research**, vol.3,no.3,pp.154-165.

- Andreas , Jansson , Michael Jonsson and Christopher von Koch , 2012. " has the introduction of IFRS improved Accounting Quality ? A Comparative study of five countries ", 35th Annual Congress of the European Accounting Association , Liubljana.

- Bassemir, moritz and zoltan novotny farkas ,2018. " IFRS adoption , reporting incentives , and financial reporting quality in private firms ", **J BUS FIN ACC** ,vol.45,pp.759-796.

- Bhargava , Vidhi and Divya Shikha ,2013." The impact of international financial reporting standards on financial statements and

ratios ", **the international journal of management** , vol.2,iss.2,pp.1-15.

- Cascino, Stefano and Joachim Gassen,2015." What drives the comparability effect of Mandatory IFRS Adoption ? **Rev Account Stud**, vol.20,pp.242-282.

- Chegini ,Samaneh Goudarzvand ,Reza Aghajan Nashtaei and Mehrdad Goudarzvand Chegini ,2016" The factors affecting the level of information disclosure of listed companies in Tehran stock exchange ", **the IIOAB journal**,vol.7,no.4,pp.140-147.

- Cosoni, Silva and Romualdo Douglas Colauto ,2016." Voluntary disclosure in the context governance with international accounting standards in brazil ", **review of business management** ,vol.18,no.62,pp.658-677.

- Djuminah , Imam nur Haryanto, Yuli Novitasari and Andreas Subangkit,2017." Firms characteristics and social capital disclosure : an empirical study of listed companies in indonesia ", **Review of Integrative Business and Economics Research** ,vol.6,iss.1,pp.105-120.

- Foyeke , Obigbemi imoleayo , Iyoha Francis Odianonsen and Ojeka Stephen Aanu,2015." Firm size and Financial Performance : A Determinant of corporate governance disclosure practices of Nigerian companies ", **Journal of accounting and auditing : Research & Practice** ,vol.2015,pp.1-8.

- Galani ,Despina , Anastasios Alexandridis and Antonios Stauropoulos ,2011." The association between the firm characteristics and corporate mandatory disclosure : the case of

Greece " , **international scholarly and scientific Research & innovation** , vol.5,no.5,pp.481-487.

- Gatsios ,Rafael Confettl , jose marcos Da silva , Marcelo Augusto Ambrozini , Alexandre Assaf neto and Fabiano Guastilima ,2016. " impact of adopting IFRS standard on the equity cost of Brazilian open capital companies" , **RAM ,REV .ADM.Mackenzie** , vol.17, no.4,pp. 85-108.

- Ghasempour, Adolreza and Mohd Atef bin md Yousof , 2014." The effect of fundamental determinants on voluntary disclosure of financial and nonfinancial information: the case of internet reporting on the Tehran stock exchange "**, the international journal of digital accounting research** , vol.14,pp.37-56.

- Glaum, Martin , Jorg Baetge , Alexander Grothe and Tatjana oberdorster,2013." Introduction of international accounting standards , disclosure quality and accuracy of analysts' earnings forecasts ", **European Accounting Review** , vol.22,no.1,pp.79-116.

- Hassan , Nermine S.M. ,2014." Investigating the impact of firm characteristics on the risk disclosure quality ", **international journal of business and social science** , vol.5, no.9,pp. 109-119.

- Horton ,Janne ,George Serafeim and Loanna Serafeim ,2013." Does mandatory IFRS adoption improve the information environment ? available at www.ssrn.com.

- Kim , Jeong Bon , Haina Shi,2012. " Voluntary IFRS adoption , Analyst coverage , and information quality : international evidence ", **journal of international accounting Research** , vol.11,no.1,pp.45-76.

-_____ and Jing Zhou ,2014. " international financial reporting standards , institutional infrastructures, and implied cost of equity capital around the world", **Rev Quant Finan Acc**,vol.42,pp.469-507.

- Krismiaji, y. Anni Aryani and djoko Suhardjanto ,2016." International Financial Reporting standards, board Governance , and Accounting Quality ", **Asian Review of accounting** , vol.24,no.4,pp. 474-497.

- Lambertides , Neophytos and Khelifa Mazouz ,2013." Stock price volatility and informational Efficiency following the mandatory adoption of IFRS in Europe ", **journal of applied Accounting Research** , vol.14,no.1,pp.4-17.

- Li, xi and Holly I. Yang ,2016. " Mandatory Financial Reporting and Voluntary Disclosure : the effect of mandatory IFRS adoption on management forecasts " , **The Accounting Review** , vol.91,no.3,pp.933-953.

- Lourenco, Isabel Maria Estima Costa and Manuel Emilio Castelo Branco,2015." Main Consequences of IFRS adoption : analysis of existing literature and suggestions for further research ", **R.CONT.FIN.-USP,SAO Paulo**,vol.26,no.68,pp.126-139.

- Mangola, Deepa and Isha ,2016." Influence of corporate characteristics on extent of disclosure in published annual reports in india ", **Amity journal of finance** ,vol.1,no.2,pp.22-34.

- Merino ,David Castillo , Carlota Menendez Plans and Neus Orgaz Guerrero ,2014."Mandatory IFRS adoption and the cost of equity capital : evidence from Spanish firms ", **Intangilble Capital**, vol.10,no.3,pp.562-583.

-Mohamed,ishaq Ahmed, Ayiob Che-Ahmed,MazrahMalek,2018."IFRS Adoption and Audit Delay : The Role of Shareholders in The Audit Committee",**International Journal of Accounting and Financial Reporting** , vol.8,no.1,pp.325-345.

- Muller ,Victor Octavian ,2014." The impact of IFRS adoption on the Quality of consolidated Financial reporting ", **Procedia social and behavioral sciences** ,vol.109, pp.976-982.

- Nijam, habeeb Mohamed and athambawa jahfer ,2016." IFRS Adoption and financial reporting quality : a review of evidences in different jurisdictions " , **international letters of social and humanistic sciences** , vol.6, pp.93- 106.

-Ohlson,J.A.," on transitory earnings" ,**review of Accounting studies** ,4,1999,pp.145-162.

- Pascan , irina donia ,2014. " measuring the effects of IFRS adoption in Romania on the value relevance of accounting data ", **Annales univesitatis Apulensis series Qeconomica**, vol.16, no.2,pp.263-273.

- Perafan , Hector Fabio and Julian Benavides Franco ,2017." Impact of IFRS on the Quality of financial information in the united kingdom and france : evidence from a new perspective ", **Intangible Capital** , vol.13,no.4,pp.850-878.

-Quta,Eric Rading ,2011." The impact of international financial reporting standards (IFRS) adoption on the accounting quality of listed companies in Kenya " , **international journal of accounting and financial reporting** ,vol.1,no.1,pp.212-241.

- Rad, seyed sajad ebrahimi and zaini embong , 2014. " IFRS adoption and information quality : evidence from emerging market ", **Asian journal of accounting and governance** ,vol.5, pp.37-45.

- Rhee, Chang Seop ,Yong Keun yoo and Seung min Cha,2016." The effect of IFRS adoption on Likelihood of management earnings forecasts : evidence in korea ", **the journal of applied business Research** , vol. 32,no.6,pp.1697-1706.

- Richards , glenn and chris van staden ,2015. " the readability impact of international financial reporting standards ", **pacific accounting review** ,vol.27,no.3,pp.282-303.

- Riva , Enrico Dalla and Bruno Meirelles Salotti ,2015." Adoption of the international accounting standard by small and medium sized entities and its effects on credit granting ", **Revista Contabilidede Financus** ,vol.26,no.69,pp.304-316.

- Salewski, Marcus , Torben Teuteberg and Henning zulch ,2014. " shortterm and Longterm effects of IFRS adoption on disclosure quality and earnings management " available at www.ssrn.com.

- Soliman , Mohamed Moustafa ,2013. " Firm Characteristics and the extent of voluntary disclosure : the case of Egypt ", **Research journal of finance and accounting** , vol.4,no.17,pp.71-80.

- suadiya, gulhan,2017. " does mandatory IFRS adoption improve financial reporting quality? Empirical evidence from an emerging economy ", **European journal of business and social sciences** ,vol.6, no.5,pp.63-80.

- takhtaei, nasrollah and Zahra mousavi,2012." Disclosure quality and firm's characteristics : evidence from iran ", **Asian journal of finance and accounting** , vol.4, no.2, pp.290-300.

-_____, Mohammed Tamimi and Iman Farahbakhsh ,2014." Determinants of disclosure quality : empirical evidence from iran ", **Asian Journal of Finance & Accounting** ,vol.6,no.2,pp.422-438.

- Taplur, Shabana , Mohd Lizm and Nazia Keerio,2017." Determining firm characteristics and the level of voluntary corporate governance disclosures among Malaysian listed property companies ", available at www. Research gate .net.

- Umobong, Asian and Dike Akani ,2015. " IFRS Adoption and Accounting Quality of Quoted Manufacturing firms in Nigeria . Across Sectional Study of brewery and cement manufacturing firms ", **international journal of business and management review**, vol.3, no.6,pp.61-77.

- Uyar ,Ali ,Merve Kilic and Nizamettin Bayyurt,2013. " association between firm characteristics and corporate voluntary disclosure : evidence from turkish listed companies ", **Intangible Capital** , vol.9,no.4,pp.1080-1112.

-zaiyol, Patrick ,egwuachor Andrew and Benjamin memgaudende ,2017. " impact of IFRS adoption on accountability of Nigerian organizations ", **IOSR Journal of economics and finance** ,vol.8, iss.1,pp.60-72.

ملحق البحث

قائمة بأسماء شركات العينة

١	أبو قير للأسمدة	٢٦	المصرية لخدمات التليفون المحمول
٢	أسمنت سيناء	٢٧	العربية لحليج الأقطان
٣	العز الدخيلة للصلب الإسكندرية	٢٨	الإسكندرية للأدوية
٤	سيدي كرير للبتروكيماويات	٢٩	ممفيس للأدوية
٥	سماد مصر	٣٠	القاهرة للإسكان والتعمير
٦	المصرية للاتصالات	٣١	القاهرة للأدوية
٧	النساجون الشرقيون	٣٢	كفر الزيات للمبيدات والكيماويات
٨	السويس للإسمنت	٣٣	مطاحن وسط وغرب الدلتا
٩	العامة لصناعة الورق (راكتا)	٣٤	العامة للصوامع والتخزين
١٠	المصريةالدولية للصناعات الدوائية	٣٥	مصر للأسواق الحرة
١١	الإسكندرية للزيوت المعدنية	٣٦	مطاحن جنوب القاهرة
١٢	الكابلات الكهربائية المصرية	٣٧	مطاحن مصر الوسطي
١٣	غاز مصر	٣٨	أسيك للتعدين)(أسكوم)
١٤	الإسماعيلية مصر للدواجن	٣٩	أسيوط الإسلامية الوطنية للتجارة
١٥	مينا فارم للأدوية والصناعات الكيماوية	٤٠	مطاحن مصر العليا
١٦	السويدي الكتريك(للكابلات سابقا)	٤١	مطاحن شمال القاهرة
١٧	أسمنت سيناء	٤٢	المصرية للمنتجعات السياحية
١٨	ليسيكو مصر	٤٣	أكرو مصر للشدات والسقالات
١٩	المصرية للدواجن	٤٤	مطاحن شرق الدلتا
٢٠	المصرية لمدينة الإنتاج الإعلامي	٤٥	البويات والصناعات الكيماوية باكين
٢١	الشركة العربية للأدوية	٤٦	الزيوت المستخلصة ومنتجاتها
٢٢	جلاكسو سميثكلاين	٤٧	المصرية لصناعة النشا والجلوكوز
٢٣	السادس من أكتوبر للتنمية والاستثمار	٤٨	الدولية للمحاصيل الزراعية
٢٤	مستشفى النزهة الدولي	٤٩	المركز الطبي الإسكندرية
٢٥	مصر لصناعة الزيوت والصابون	٥٠	روبكس العالمية لتصنيع الأكياس

٥١	الدلتا للسكر	٧٦	دلتا للإنشاء والتعمير
٥٢	إعمار مصر للتنمية	٧٧	زهراء المعادي للاستثمار والتعمير
٥٣	العربية للمحابس	٧٨	سماد مصر (ايجيفرت)
٥٤	السويس للإسمنت	٧٩	مصر للاسمنت (قنا)
٥٥	العبوات الطبية	٨٠	ليسيكو مصر
٥٦	الصعيد العامة للمقاولات	٨١	مجموعة طلعت مصطفى القابضة
٥٧	الشمس للإسكان والتعمير	٨٢	المالية والصناعات المصرية
٥٨	الدولية للأسمدة	٨٣	مينا للاستثمار السياحي والعقاري
٥٩	التعمير والاستشارات الهندسية	٨٤	عبر المحيطات للسياحة
٦٠	الألومنيوم العربية	٨٥	المجموعة المالية هيرمس القابضة
٦١	الفنار للمقاولات العمومية والإنشاءات	٨٦	يونيفرسال لصناعة مواد التعبئة
٦٢	القاهرة للدواجن	٨٧	الأهرام للطباعة والتغليف
٦٣	المتحدة للإسكان والتعمير	٨٨	الشروق الحديثة للطباعة والتغليف
٦٤	المجموعة المصرية العقارية	٨٩	العربية للصناعات الهندسية
٦٥	الإسكندرية للخدمات الطبية	٩٠	المصرية لخدمات النقل
٦٦	المصرية لخدمات النقل (ايجيترانس)	٩١	غبور اوتو ش م م
٦٧	المصرية للمشروعات السياحية العالمية	٩٢	التعمير السياحي
٦٨	المصريين في الخارج للاستثمار والتنمية	٩٣	الوادي للاستثمار السياحي
٦٩	المصريين للإسكان والتنمية والتعمير	٩٤	اوراسكوم للفنادق والتنمية
٧٠	النصر لصناعة المحولات	٩٥	جولدن كوست للاستثمار السياحي
٧١	النصر للأعمال المدنية	٩٦	دولار– الشمس بيراميدز للفنادق
٧٢	بيراميزا للفنادق والقرى السياحية	٩٧	رواد السياحة
٧٣	جهينة للصناعات الغذائية	٩٨	رمكو لإنشاء القرى السياحية
٧٤	جينيال تورز	٩٩	شارم دريمز للاستثمار السياحي
٧٥	جولدن تكس للأصواف	١٠٠	مرسى مرسى علم للتنمية السياحية